بحث بعنوان

العولمة وآثارها علي السياسات الاقتصادية

إعداد

د. رضا عبد الغفار منصور

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

أكاديمية النيل للعلوم

المنصورة ـ مصر

المقدمة

تمثل ظاهرة العولمة الاقتصادية أحد أبرز التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في أزمنة نهاية القرن العشرين والعولمة الاقتصادية مرحلة من مراحل تطور المنظمة الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات إنتاجية كونية وهيمنة معلومة علي موارد الكوكب وإدارة اقتصادية شديدة المركزية للعلاقات الاقتصادية العالمية ولمجريات ومغريات الاقتصاد العالمي وشيوع منطق القرار الاقتصادي ومقومات السيادة الاقتصادية العالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية والسيطرة علي حركة التصنيع والتكنولوجيا وتستند العولمة إلي مرجعيات غاية في الأهمية بالنسبة لاقتصاديات الجنوب ومنها الاقتصاديات العربية ويشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادي إلي تحول العالم إلي منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه علي بعض الأخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارها ولا قيمة لسلع دون أسواق تستهلكها .

شاع استخدام هذا المصطلح بداية فى مجال المال و التجارة و الاقتصاد و لكنه سرعان ما تعدى هذا الإطار المحدود بالاقتصاد و ليصبح الحديث عنه على أنه نظام عالمى يتضمن فى شموليته مجالات المال، و التبادل، و الاتصالات و تقيدها وصولا إلى مساحات السياسة، و الفكر و هو ما يعنى فى أبسط تعريفاته الانتقال بالشئ من المحدود إلى اللامحدود أو جعله عالميا، أو حدوده الكرة الأرضية و تعد العولمة إحدى معززات و نتائج التقنية الحديثة فى وسائل الاتصال و الإعلام و الإعلان و هذا المفهوم الجديد مع بدء عمل منظمة التجارة الدولية و أثرها فى التحول من الاقتصاد الوطنى المنطلق الى الاقتصاد العالمي و سوقه الموحدة ستجعل الصعب على أية دولة أن تحقق معدلات التنمية المنشودة خارج نطاق هذا السوق بل إن التوجه نحو هذا السوق و إيجاد الميزة التنافسية للصناعات الوطنية يصبح المحرك الأساسي للصادرات و من ثم التطور الصناعي.

يشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادي الى تحول العالم الى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخدمات و السلع و المنتجات و الأسواق و رؤس الأموال و العمالة و الخبرة حيث لا قيمة لرءوس الأموال من دون استثمارات و لا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها

ويضيف الاقتصاديون أنه منذ بدء تطور، و تضخم الشركات المتعددة الجنسيات فقط تطورت العولمة اقتصاديا، و معلوماتيا ، و أدى تعمق هذا التطور الى الإسراع بتضخم هذه الشركات بدءا من زيادة قدرتها على الاستفادة من فروق الأسعار أو نسبة الضرائب أو مستوى الأجور و انتهاء بتركيز الإنتاج فى المكان الأرخص و نقله إلى الاستهلاك فى المكان الأعلى على مستوى الكرة الأرضية و العولمة هى صناعة الأسواق التى تتضمن عالمية التصدير و الاستيراد

فالعولمة الاقتصادية هي عملية سيادة نظام اقتصادي واحد ينطوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تقوم علي أساس تبادل الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسيات فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم .

وأن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد هادر من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم علي بعضها البعض وقد تنامى هذا التيار مع تزامن حركة نهوضية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة وتصدع نظم الإنتاج في اقتصاديات دول التخطيط المركزي وتحولها إلي اقتصاد السوق وما أحدثه ذلك من تفكيك هائل وانكشاف خارجي ضخم في هذه الدول .

يقوم البعد الاقتصادي للعولمة علي مبدأ حرية التجارة الدولية الذي يعني انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز وقد عبرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عن هذا المبدأ خير تعبير حيث تنص أهدافها علي إقامة نظام تجارة دولية حرة يؤدي إلي رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة والاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل علي تطويرها وتنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات وتشجيع الحركة الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية وسهولة الوصول إلي الأسواق ومصادر المواد الأولية وتشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود

والحواجز التي تعترض طريقها وبذلك تترتب علي العولمة الاقتصادية زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم ولذلك فإن الدول النامية وخاصة الدول الأقل نمو تواجه أوضاعا بالغة الصعوبة ومن بينها انخفاض رصيد رأس المال البشري وعدم توافر البنية الأساسية وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلي ارتفاع مستويات الدين الخارجي الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة استفادة هذه الدول من العولمة ومن هذه العوامل أيضا ضعف جانب العرض واعتماد هذه الدول علي سلعة أو سلعتين في التصدير بالإضافة إلي التقلبات التي تلحق بأسعار صادرات هذه الدول .

أهمية البحث

لما كانت العولم ة الاقتصادية بالمفهوم المعاصر ليست مجرد السيطرة والهيمنة والتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، ولكنها أبعد من ذلك بكثير، فهي تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية القومية والوطنية، وترمي إلى تعميم نموذج من السلوك وأنماط من القيم ، وهي بالتالي تحمل ثقافة (غربية أمريكية) تغزو بها ثقافات مجتمعات أخرى، وعليه فلا مكان للدول النامية عامة والعربية خاصة في (العولمة) إلا في الاتجاه السالب، أي تأثيرها عليها وتأثرها بها.

ويمكن تحديد أهم ملامح العولمة الاقتصادية مع بداية القرن الواحد والعشرين وفقاً لما يلي[1]:

ـ الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.

ـ تنامي دور الشركات متعدية الجنسية (عبر القومية) وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية وفي الاستثمار.

ـ تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر وبخاصة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية (والتحول إلى اقتصاد السوق).

ـ تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية، التنمية البشرية، التلوث وحماية البيئة، والتوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها.

ـ تعاظم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج).

ـ بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.

ـ تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم،واثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.

ـ تعاظم دور المعلوماتية، والإدارة، والمراقبة من إدارة نظم المعلومات.

وفي ضوء ما سبق تظهر أهمية البحث للوقوف علي أثره ونتائجه

---

[1] حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص 52.

إشكالية البحث

إن سرعة نمو الاستثمار غير المحدود في التجارة الدولية على المدى العقدين مقرونا بنمو تكنولوجيا الاتصالات العالمية، أدت ما يعرف بالعولمة والتي تؤدي في آن واحد إلى أمرين مهمين وهما تسريع نقل الابتكار وتسريع التكامل الذي يؤدي إلى المزيد من التقارب، وهناك اتفاق حول الأسباب التي أدت إلى بروز العولمة الاقتصادية فتعني اندماج أسواق العالم ضمن هذا الاطار يدور البحث للإجابة عن التساؤلات الأتيه:-

- علاقة الدول النامية بالعولمة الاقتصادية وسياستها.
- مدي تأثر تلك الدول بأدوات العولمة الاقتصادية وكيفية الاستفاده منها.
- تأثير ذلك علي السياسات الاقتصادية بشكل عام.

في ضوء ما سبق يتم تقسيم هذا البحث إلي ثلاث مباحث تتبعها خاتمه علي النحو الأتي:-

المبحث الأول:- العولمة الاقتصادية وتداعياتها

المطلب الأول:- مفهوم العولمة الاقتصادية ومظاهرها

المطلب الثاني:- أدوات العولمة الاقتصادية

المطلب الثالث:- سياسات العولمة الاقتصادية

المطلب الرابع:- ايجابيات ومخاطر العولمة الاقتصادية

المبحث الثاني:- مفهوم السياسة الاقتصادية وأدواتها

المطلب الأول ماهية السياسة الاقتصادية وأهدافها

المطلب الثاني :- أنواع السياسات الاقتصادية

المطلب الثالث:- أدوات السياسات الاقتصادية

المبحث الثالث:- تأثير العولمة علي السياسات الاقتصادية

المطلب الأول : التأثير على السياسة النقدية

المطلب الثاني : التأثير على سياسة الميزانية

المطلب الثالث : التأثير على سعر الصرف

المطلب الرابع:- العولمة والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول:- العولمة الاقتصادية وتداعياتها

المطلب الأول:- مفهوم العولمة الاقتصادية ومظاهرها[1]

وهي- حسب تعبير بعض فقهاء الاقتصاد – تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي في أيدي مجموعات قليلة العدد، وبالتالي تهميش الباقي أو إقصاؤه بالمرة وإحداث التفاوت ما بين الدول حتى داخل الدولة الواحدة، وبالتالي تعميم الفقر كنتيجة حتمية للتفاوت من خلال استعمال السوق العالمية كأداة لإخلال بالتوازن في الدول القومية وبنظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية، واعتماداً على الإعلام بوصفه القضية المركزية التي يجب الاهتمام بها لإحداث التغيرات المرغوبة محلياً ودولياً، واعتماد تجارة السوق والمنافسة في سياق البقاء للأقوى والأصلح، وتؤدي بالتالي إلى شل الدولة الوطنية والقومية، ومن ثم تفتيت العالم لتمكين شبكات الرأسمالية الجديدة والشركات العملاقة متعددة الجنسيات من خلا الهيمنة والسيطرة والاستخدام الوظيفي لوسائل الاتصال المعاصرة وكسب الثروة ومراكز النفوذ عملاً بمبدأ الربح الوفير وقليل من المأجورين .

ومفهوم العولمة الاقتصادية لا يتجزأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي حيث تعد العولمة حلقة من حلقات تطوره، وذلك لتوفير مجالات الاستثمار، واستيعاب الفوائض، بحيث تسعى الرأسمالية لتكريس تبعية التنمية العربية والإسلامية للغرب، ومن تجديد نفسها والتغلب على تن اقضاتها، والتكييف مع أزماتها ، كما يمكن القول بأنها: تسهيل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم، وتخطي الحدود الإقليمية واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة.

ومن هذا التعريف نلاحظ أن العولمة تعني أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال في سياسة اقتصادية كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلي تحقيق الربح وأصبحت اليوم تعتمد على تشغيل المال فقط دون خسائر من أي نوع للوصول إلي احتكار الربح، وقد يكون هذا التشغيل خفياً. غير مباشر أحيانا، وهذا يوحي بعودة الهيمنة الغربية من جديد على عصب الحياة ألا هو الاقتصاد لكن بطرق حديثة حسب

---

[1] سامي خليل، قطرية الاقتصاد الكلي، وكالة الاهرام للتوزيع، 1994، ص 72.

منطق الرأسمالية الذي يقضي بالتوسع المستمر عبر القارات لتتلاعب بمقدرات الأمم والشعوب كيف تشاء.

والعولمة – إذن – ظاهرة تجارية اقتصادية في الجوهر ومحركوها الاساسيون هم المستثمرون وأرباب التجارة والشركات الكبرى، وتتجلى بوضوح في الجانب الاقتصادي أكثر مما تتجلى في غيره من المجالات الأخرى، وهو الأكثر اكتمالاً، والأكثر تحققاً على أرض الواقع.

وقد أخذت العولمة الاقتصادية أبعادها في العصر الحاضر بانتصار القوى الرأسمالية العالمية، فاستعاد النظام الاقتصادي الرأسمالي هيمنته وانتشاره في صور جديدة مبنية على اقتصاد السوق، وعلى الثورة المعلوماتية، وعلى دمج الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية بإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث التي هي: صندوق النقد الدولي يقوم بدور الحارس على نظام النقد الدولي، والبنك الدولي الذي يعمل على تخطيط التدفقات المالية طويلة المدى والمنطقة العالمية للتجارة خليفة (الجات).

مظاهر العولمة الاقتصادية :[1]

وتبدو ملامح العولمة الاقتصادية من خلال جملة من المظاهر التي منها:

1- الإقبال الشديد على التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية المدهشة.

2- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، وتنامي أرباحها، واتساع أسواقها، وتزايد نفوذها في التجارة الدولية والعالمية.

3- إثارة المشكلات الاقتصادية وتدويلها مثل: الفقر والأمية، والتلوث وحماية البيئة.

4- تزايد دور التقنيات والتغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج، ولا يخفى تأثير ذلك على الاقتصاد العالمي.

5- أما القوة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات، ومن ورائها أمريكا سيطرت على مشروعات استثمارية ضخمة بغية الهيمنة على الآخر واختراقه وسلب خصوصياته وإخضاع السوق العالمية لقوانين تخضع لكل إشكال السيادة القطرية حركة الدولة والأمة وتفكك نظمها الإنتاجية ومؤسساتها أي القفز فوق سهام الدولة والأمة والوطن وتمكين الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الكونية من إدارة وتسييس شؤون الاقتصاد العالمي لتحل محل الدولة بغرض تعميق اختراق

---

[1] سامي خليل، المرجع السابق، ص 77.

اقتصاديات الجنوب وإلحاقها بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف، لتؤدي وظائف معينة ذلك بأن متزعم العولمة الدولة الرأسمالية والدول الرأسمالية مناط بها بأن ترعى مصالح الطبقة الرأسمالية حيث أن وظيفتها الأساسية تأسيس البنى القانونية والمؤسسية الملائمة لاحتياجات النظام الرأسمالي.

7- تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي 2003م إلي 2.2% مقارنة مع معدل نمو حقيقي بلغ 4.7 % عام 2000 وحتى بوادر الانتعاش الاقتصادي التي بدأت في أواخر 2003 والربيع الأول من عام 2004 شهدت الأسواق المالية العالمية ضعفاً واضحاً وفقدت أسعار الأسهم الدولية جزءً كبيراً من قيمتها .

8- تهميش العولمة للدول النامية ونظراً لهذا التهميش نجد هذه الدول تطالب بالحصول على مزايا عادلة وإشاعة إستراتيجية تقوم على أساس المشاركة الإيجابية في كل الدول في إطار العولمة محذرة من مخاطر التهميش الذي تتعرض له وبالرغم من مؤتمر دافوس الذي عقد في كانون الثاني 2000 بسويسرا ركز على نقطة رئيسية وهي سبل تغليظ الفجوة بين الثراء والفقر وتخفيف أضرار العولمة على البلدان الأضعف اقتصاديا ومالياً ورفع شعار (بداية جديدة من أجل التغيير) إلا أنه لم يحدث أي تغيير ولم يستطيع إبعاد شبح التيار المناهض للعولمة حتى في قلب مراكز العولمة ذاتها .

9- وإذا كانت العولمة كاذبة في ادعاءاتها ولم تستطع أن تحقق الأهداف النبيلة التي طرحتها من إسعاد العالم والقضاء على الفقر وإيجاد المجتمع العالمي الواحد وما مرد ذلك إلا لكونها لا تمتلك المقومات الإنسانية لتحقيق ذلك بخلاف الدول الإسلامية ممثلة في السوق المشتركة التي تمثل قاعدة صلبة للتضامن فيما بين هذه الدول،وبه يمكن إن تفلت من العولمة بشكل عام ومن العولمة الاقتصادية بشكل خاص فإنها قادرة على ذلك لما تمتلكه من مقومات نابعة من الشريعة الإسلامية تمكنها من بناء مجتمع عالمي قائم على العدل والحرية والمنافسة النزيهة مع رفض كل أنواع الظلم والاحتكار (فلا ضرر ولا ضرار) ، مع إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للأقطار ذات العلاقة وتطبيق سياسات مشتركة بينها على نحو يتأتى معه تحقيق الأهداف الاقتصادية من: تنمية شاملة وكفالة حد أدنى من المعيشة وتحقيق القوة والاستقلال الاقتصادي.

وتخفيف التفاوت في الدخل والثروة بين الناس وتحقيق المصالح الوطنية لكل دولة مشتركة في السوق بما تملأه كل دولة من فراغات الدولة الأخرى، فبعض الدول لها طريق التكامل في شتى المجالات[1].

[1] سامي خليل، المرجع السابق، ص 87.

المطلب الثاني:- أدوات العولمة الاقتصادية[1]

مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدا التفكير في خلق مؤسسات اقتصادية دولية مهدت الى تنظيم الاقتصاد العالمي والحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي International monetarg system (IMS) وكذلك تمويل العجز الذي يظهر في ميزان المدفوعات لبعض الدول، فضلاً عن بناء الاقتصادات التي دمرتها الحرب بواساطة القروض لتمويل مشاريع التنمية ،وهكذا وعلى اثر اتفاق بروتين وودز (Brettan Woods)الذي احتظنته الولايات المتحدة الامريكية وحضرته 44 دولة في اطار الندوة النقدية والمالية الدولية للامم المتحدة تم انشاء صندوق النقد الدولي (IMF)والبنك الدولي للانشاء والتعمير (IBM)في عام 1944.

وموازاة مع ذلك انصب التفكير على تأسيس منظمة دولية للتجارة لكن بسبب رفض الكونغرس الامريكي لها اجتمعت 23 دولة في مدينة هافانا واعلنت ميلاد الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (الجات)(GATT)في عام 1947.و استمر العمل بها حتى ابريل من عام 1994 إذ تم اعلان تاسيس منظمة التجارة العالمية في مدينة مراكش بعد جولات عدة من المفاوضات بين الدول استمرت خلال تلك المدة .وتم تدعيم ادوات العولمة من خلالها بهدف تحرير التجارة والاسواق و سنتناول هذه الادوات بشئ من التفصيل في الفروع الاتية:-

الفرع الاول: صندوق النقد الدولي International Monetary Fund

يعدّ صندوق النقد الدولي احد المنظمات الاقتصادية التي عملت على تثبيت اركان العولمة الاقتصادية منذ نشأته مع نهاية الحرب العالمية الثانية وتوقيع اتفاقية (بريتون وودز) في عام 1944م ويعرف الصندوق بانه (المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على ادارة النظام النقدي الدولي و تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الاعضاء فيه).

وأنشئ الصندوق للحفاظ على استقرار النظام المالي الدولي ، ويضم 184 دولة عضوا فيه ويعمل فيه اكثر 2700 شخص وتتجاوز ميزانية تسييره 600 مليون دولار سنويا.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، بدون سنه نشر، 40.

صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي .اي نظام المدفوعات الدولية واسعار الصرف للعملات الذي يسمح باجراء المعاملات التجارية بين البلدان.ويستهدف الصندوق منع وقوع الازمات في الاقتصاد الدولي عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة كما ويمكن ان يستفيد من موارده الاعضاء الذين يحتاجون الى التمويل المؤقت لمعالجة المشكلات التي يتعرضون لها في موازين المدفوعات، ويهتم الصندوق في اشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الاعضاء بأداء الاقتصاد ككل أي على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان،السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الاخرى والرقابة عليها.وكذلك يهتم الصندوق بالسياسات الهيكلية التي تؤثر في اداء الاقتصاد الكلي،بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر في سلوك التوظف والأجور ،ويقدم المشورة في تحسين هذه المجالات في السعي لبلوغ اهداف مثل ارتفاع معدل توظف العمالة وانخفاض التضخم،وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار[1].

اولا:اجهزة صندوق النقد الدولي.

1- مجلس المحافظين(الحكام)وتمثل اعلى سلطة في الصندوق.

2- المجلس الاداري ويتكون من 201عضو وهو مكلف بمهام الصندوق.

3- اللجنة النقدية والمالية الدولية.وتتكون من ممثلين المجلس الاداري ومهمتها اعطاء نصائح وتوجيهات.

ثانيا:الوحدة النقدية:

يتوفر لدى صندوق النقد الدولي منذ عام 1969،وحدة نقدية لاسيما به تنظم انشطته المالية مع الدول الاعضاء ويطلق عليها حقوق السحب االخاصة Special Drowing Rights، فهي تمثل عملة لاسيما بالصندوق ليتم تقييمها يوميا انطلاقا من عدد من العملات القوية كالدولار واليورو والين والجنيه الاسترليني.

ثالثا:حصة المساهمة:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 52.

ان لكل عضو في الصندوق حصة يساهم فيها في رأسمال صندوق النقد الدولي،غير ان هذه الحصة ليست حرة او تلقائية،و انما يتم احتسابها على وفق الاهمية الاقتصادية والجيوسياسية لكل بلد يتم دفعها بنسبة 25% من حقوق السحب الخاصة و النسبة الباقية 75%يتم دفعها بالعملة المحلية للبلد العضو يوضح البلدان الاعضاء العشرة صاحبة اكبر الحصص في الصندوق.

رابعا:حق التصويت واتخاذ القرار.

تتخذ القرارات في صندوق النقد الدولي عن طريق التصويت،وتتحدد نسبة الحق بالتصويت من خلال حصة المساهمة لكل بلد،فهي تساوي 250 الف صوت زائد صوت واحد لكل 100 الف من حقوق السحب االخاصة أي بعبارة اخرى (دولار واحد = صوت واحد) .اي ان لكل بلد الحق بالتصويت بقدر مساهمته برأسمال الصندوق وبهذا فان الولايات المتحدة الامريكية تمتلك نسبة 17.08% من حق التصويت ثم اليابان بنسبة 6.13%والمانيا 5.99%،وفرنسا 4.95%واخيرا مجموعة الدول الافريقية والتي تضم 24 بلدا ويبلغ سكانها حوالي 140 مليون نسمة لاتمتلك الا نسبة 1.41%من حق التصويت.

خامسا:مهام الصندوق واهدافه[1].

أ- مهام الصندوق:

يهتم صندوق النقد الدولي في الاشراف على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الاعضاء.ويشمل اداء الاقتصاد،الانفاق الكلي (وعناصره الاساس مثل الانفاق الاستهلاكي واستثمارات الاعمال والناتج و توظيف العمالة والتضخم وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني،كذلك يركز على السياسات المتعلقة بميزان الحكومة وادارة النقد و الائتمان وسعر الصرف والقطاع المالي كتنظيم البنوك فضلاً عن انه يوجه اهتماما كالسياسات الهيكيلية المؤثرة في الاقتصاد بما فيها سياسات سوق العمل التي تؤثرفي التوظف والاجور.ويقدم المشورة للاعضاء بما يتيح الفاعلية في بلوغ الاهداف المخطط لها،مثل ارتفاع معدل التوظيف والعمالة.

ب-اهداف صندوق النقد الدولي:تتمثل اهداف الصندوق فيما يلي:

---

[1] حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص 114.

1- تشجيع التعاون الدولي في التوازن النقدي بوساطة هيئة دائمة تهئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية والدولية.

2- تسيير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.وبالتالي الاسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها.وفي تنمية الموارد الانتاجية البلدان الاعضاء جميعهم على ان يكون ذلك من الاهداف الاساس لسياستها الاقتصادية.

3- العمل على تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين الدول الاعضاء،وتجنب التنافس في تخفيض العملات.

4- المساعدة على اقامة نظام مدفوعات متعدد الاطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الاعضاء.وعلى الغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة الدولية.

5- تدعيم الثقة بين البلدان الاعضاء ، متيحا لها استعمال موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، لمساعدتها في تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها.

6- العمل على تقليل الاختلال في موازين المدفوعات من خلال الاهداف السابقة.

لقد تنامى دور صندوق النقد الدولي و صلاحياته منذ انشائه،وطور مبدأ (المشروطية) في مجال السحب بفرض رقابة على اقتصاديات الدول الاعضاء في حال العجز الكبير في ميزان المدفوعات وكما طور هذا الاتجاه في مجال القروض و المساعدات،وضمن اطار برامج وسياسات((التثبيت والتكيف الهيكلي)) وبالتعاون مع البنك الدولي، ومنحت ازمة المديونية خلال الثمانينيات الفرصة المواتية لتطبيق برامج التكيف الهيكلي، وجرى الربط بين اعادة جدولة الديون ومنح القروض الجديدة والمساعدات وبين تطبيق برامج التكيف الهيكلي وبالتالي توسيع صلاحياتها وانتقل الصندوق والبنك من مرحلة التنسيق الى مرحلة رسم السياسات و التوجيهات وفرض قواعد وإجراءات محددة سواء بالنسبة للسياسات الداخلية او الخارجية .

لقد كانت المهمة الأساسية لصندوق النقد الدولي هي على وفق بريتون وودز 1944 ، العمل على ضمان تثبيت اسعار الصرف، ومساعدة الدول الاعضاء على مواجهة النقص المؤقت في العملات الاجنبية لعلاج العجزالطارئ في ميزان المدفوعات،الا ان مهمات الصندوق قد تطورت على نحو كبير،فقد أصبح كمحل للحكومات في صياغة الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لانظمة الحكم،واحداث

تغيرات اساسيه والتأثير في مستويات الاسعار والتكاليف وتوزيع الدخل وتوزيع الدخل القومي والتأثير في مستوى العمالة كشرط لتلقي مساعداته رغم ان كل تلك الامور تدخل في صميم السيادة الوطنية للبلد، كما ويفرض الصندوق سياساته الانكماشية والمضادة للنمو على البلدان النامية دون ان يكون محل مسائلة في حال لو فشلت تلك السياسات في تحقيق الاهداف التي يعلنها الصندوق من خلال ما تقدم فقد اصبح الصندوق بالاشتراك مع البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية العناصر الرئيسة و الحاسمة في نظام العولمة ونشرها.

الفرع الثاني: البنك الدولي للإنـــشـــاء والتـــعميـــر[1]

اولا : التعريف والنشأة.

ينظر للبنك الدولي دائما على انه المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي، والذي انشأ في اطار تكوين النظام النقدي العالمي (بريتون وودز) بعد الحرب العالمية الثانية عام 1944 ويقوم الى جانب الصندوق على اساس منهج فكري وفلسفة اقتصادية واحدة تتبنى إنموذج التنمية القائم على الليبرالية الجديدة.

ويعرف البنك الدولي على انه (المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن ادارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء)ولذلك فأن مسؤوليته تنصب اساسا على سياسات التنمية والاستثمارات،وسياسات الاصلاح الهيكلي،وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص وكذلك يهتم البنك الدولي بالجدارة الائتمانية لانه يعتمد في تمويله على الاقتراض من اسواق المال .

ان غاية البنك الدولي هي تثبيت عملة البلد العضو بفضل الائتمانات التي يمنحها والتي تجعل الدولة تسير على وفق سياسة نقدية تخضع لها الدول المرتبطة به جميعها.وهي عبارة عن وصفات ثابتة قد لا تأخذ بنظر الاعتبار وضع الدولة من الجوانب جميعها لذلك فهي تحد من امكانية الدولة في حل مشاكلها بطريقتها الخاصة. والبنك الدولي للانشاء والتعمير هو واحد من خمسة مؤسسات مكونة لمؤسسة البنك الدولي وهي:

---

[1] حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 125.

1-البنك الدولي للانشاء والتعمير:والذي بدأ اعماله بعد الحرب العالمية الثانية لمساعدة دول اوربا ثم تطور دوره تدريجيا مع مرور الوقت إذ اصبح يمول الدول النامية.

2-المؤسسة المالية الدولية: والتي ظهرت عام 1956لتمويل القطاع الخاص بالدول النامية.

3-الجمعية الدولية للتنمية:وتقوم منذ 1960بتقديم القروض للدول الاكثرفقراً.

4-المركز الدولي لفض النزاعات المتعلقة بالاستثمارات و ظهر عام .1966

5-الرقابة المتعددة الجنسية لضمان الاستثمار:وأنشأت عام 1988لتشجيع الاستثمار بالدول النامية.

ثانيا : اجهزة البنك الدولي[1]:

يضم البنك الدولي 184 دولة عضو،ويقع مقره في واشنطن ويتألف من الاجهزة الأتية :-

1- مجلس الحكام : ويجتمع لمرة واحدة في السنة في فصل الخريف ويحدد التوجهات الكبرى.

2- المجلس الاداري: ويتكون من 24 عضوا على وفق القواعد لدى صندوق النقد الدولي،وهو مكلف بتسيير شؤون البنك،وينتخب مديرا عاما للبنك لمدة 5 سنوات وهو منصب مخصص لمرشح من امريكا الشمالية على عكس صندوق النقد الدولي الذي ينتخب مديرا من اوربا وهي قاعدة ضمنية غير ديمقراطية.

ثالثا : طريقة التصويت:

ان توزيع الاصوات مابين الدول الاعضاء مشابه للتوزيع في صندوق النقد الدولي اذ يرتكز على مبدأ (دولار واحد=صوت واحد)وقاعدة اغلبية 85%سارية المفعول في البنك،إذ تمتلك الولايات المتحدة الامريكية نسبة للتصويت تزيد عن 16%وبذلك فهي لديها المقدرة على حسم أي تغيير محتمل.ثم تأتي اليابان بالمرتبة الثانية بنسبة 8% ثم مجموعة بلجيكا (10) دول بنسبة (5%)والمانيا بنسبة (4.5%) وفرنسا

---

[1] حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 141.

(4.3%) وبعدها تاتي مجموعة الجزائر 7 دول بنسبة 3.35% واخيرا تاتي مجموعة الدول الافريقية والتي تظم 24 دولة بنسبة 2% فقط من حقوق التصويت .

رابعا : مهام البنك و اهدافه[1] :-

أ- **مهام البنك الدولي** : ان البنك الدولي هو الاسم الذي اصبح يستعمل البنك الدولي للانشاء والتعمير IBRD والمؤسسة الائتمانية الدولية DA وتوفر هاتين المنظمتين قروضا منخفضة الفائدة.وائتمانات معفاة من الفائدة ومنحاً للبلدان النامية .

ب : اهداف البنك الدولي للانشاء والتعمير هي :

ان للبنك الدولي اهداف يمكن اجمالها فيما يلي:

1- المساعدة في تعمير وتنمية اقاليم الدول الاعضاء وتحقيق معدلات نمو اقتصادي اعلى.

2- تشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصةعن طريق الضمان او المساهمة او القروض.

3- المساهمة في تحقيق النمو المتوازن في الاجل الطويل للتجارة الدولية.

4- المساعدة في تعمير وتنمية اقاليم الدول الاعضاء و تحقيق معدلات نمو اقتصادي اعلى..

5- علاج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية.

6- تقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الاعضاء لمساعدتها في حل مشاكلها وزيادة نمو القطاع الخاص.

جـ : اهداف مؤسسة التمويل الدولية :

1- المساهمة في ايجاد فرص الاستثمار لرؤوس الاموال المحلية والاجنبية.

2- اعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية لاسيما الدول الاكثر فقرا.

3- اعطاء القروض لمشروعات البنية الاساس والطاقة لتقوية البنية وتحسين الاداء.

الـفرع الثـالـث :- منظمة التجارة العالمية[2]

أولا : التعريـف والنـشأة.

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسة إذ أنشأت المنظمة في الأول من كانون الأول عام 1994في مدينة مراكش،وهي تمثل الركيزة او الركن الثالث من هذا النظام

---

[1] حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص169.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ،وبالتالي تعمل منظمة التجارة العالمية مع هاتين المنظمتين على تحديد معالم النظام الاقتصادي الجديد الذي اصبح يتميز بوحدة السوق ويخضع لادارة واشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدات الدول تسعى الى تحقيق تعاون اقتصادي دولي،فبعد انعقاد مؤتمر بريتون وودزعام 1944 الذي اثمر عنه قيام البنك والصندوق الدوليين بادرت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم طلب الى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للامم المتحدة لقيام مؤتمر للتجارة والعمل الدولي في مدينة هافانا عام 1947 تم الموافقة فيه على ميثاق للتجارة الدولية. في هذا المؤتمر تم الاتفاق على اتفاقية للتجارة اطلق عليها (الجات) (GATT) الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة،ولقد بلغ عدد الدول الاعضاء في هذه الاتفاقية (23) دولة واصبحت الاتفاقية سارية المفعول عام 1948 وبلغ عدد الدول الاعضاء في هذه الاتفاقية 123 دولة حتى عام 1994، قبل ان تتحول الى منظمة التجارة العالمية .

واتفاقية (الجات)هي اتفاقية متعددة الاطراف تنص بنودها على تنظيم التجارة الدولية من خلال المفاوضات الجماعية بهدف الوصول لاتفاقيات تجارية تهدف الى خفض الضرائب على الاستيرادات وغيرها من العقبات التي تقف امام التجارة الدولية لخلق شبكة متوازنة وعادلة من العلاقات التجارية الدولية .استمرت اتفاقية(الجات) بعقد جولات عدة خلال عقود من القرن الماضي كان اخرها جولة الاورغواي التي انعقدت في المغرب عام 1994 أسفرت عنها قيام منظمة التجارة العالمية(WTO) وأدخلت حيز التنفيذ يوم الاول من كانون الثاني من عام 1995 .

وتعرف منظمة التجارة العالمية(WTO) بأنها (اطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد والاحكام المتفق عليها وتشكل ايضا اطارا للاشراف على تجارة السلع في العالم بأستثناء البترول و المقدرة بنحو 90% من جملة التجارة العالمية وتضمنت اكثر من 29 الف موضوع غطت كل مايتعلق بجوانب التجارة العالمية من المواد الزراعية والصناعية و النسيجية والخدمات والملكية الفكرية) .

وتعرف ايضا (بانها الاساس القانوني والمؤسسي للنظام التجاري المتعدد الاطراف في توفر الالتزامات التعاقدية الاساس التي تحدد كيف تقوم الحكومات بصياغة تطبيق

قوانين وتعليمات التجارة المحلية.وكذلك توفر لمنظمة المنتدى الذي من خلاله تتطور العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار والتفاوض) .

ثانيا : مهام منظمة التجارة العالمية[1]:

1 - ادارة وتطبيق اتفاقيات التجارة المتعددة الاسواق والجماعية التي تجسدها المنظمة.

2- العمل كمنتدى للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف.

3- العمل على حل الخلافات التجارية التي تنشأ بين الاعضاء.

4- الاشراف على السياسات التجارية الوطنية واصدار ملاحق تجارية تبين مؤشرات التجارة و توضح السياسات التجارية في الدول الاعضاء.

5- التعاون مع المنظمات الدولية الاخرى ذات العلاقة بصنع السياسات الاقتصادية العالمية.

ثالثا : أهداف منظمـــة التجـــارة العالميـــــة.

ان مجموعة الاهداف التي تسعى المنظمة الى تحقيقها تدور حول غاية اساس وهي تحرير التجارة الدولية،وفي ضوء ذلك فهي تهدف الى :

1 - اقامة نظام تجاري متعدد الاطراف يعتمد على ازالة الحواجز الجمركية و خفض التعريفات،وازالة المعاملة التفضيلية.

2 – رفع المستوى المعاشي وتحقيق العمالة الكاملة،وتنمية الدخل القومي الحقيقي،وزيادة الانتاج للدول الاعضاء بالمنظمة.

3 - تأمين اجواء المفاوضات للدول الاعضاء فيها بخصوص علاقاتها التجارية الدولية و تأمين تنفيذ تلك المفاوضات .

4 - التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و الوكالات ذات العلاقة بهما لتحقيق تنسيق اكبر في صنع السياسات الاقتصادية الشاملة.

5- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الانتاج المتواصل مع الحفاظ على البيئة وحمايتها و دعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك.

6 – محاولة اشراك الدول النامية والاقل نمو في التجارة الدولية بصور افضل .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 82.

الفرع الرابع: الشركات متعددة الجنسية[1]:

تعد الشركات متعددة الجنسيات من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي ذات تأثير في سياسات الدول المتقدمة فدفعتها لتحقيق اهدافها في اطار تعديل اسس الولاء من الدولة الوطنية الى الولاء للمنظمات الدولية،ولقد تعددت تعاريف ومفاهيم هذه الشركات بتعدد جوانبها وابعادها وادواتها والتي اتخذت انماط مختلفة منها ماهو تجاري اوخدمي اوصناعي اوكلي تتكامل فيما بينها رأسيا وافقيا، وعلى هذا الاساس قامت هذه الشركات بدمج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي في رأس المال المالي أي دمج العمليات الثلاث الصناعية والتجارية والمالية بكل الاتجاهات و بالانواع كلها .

ان مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات قد تغير و تطور بمرور الوقت ،إذ كان يطلق عليها بداية ظهورها الشركات المتعددة القومية Multinational' Company إذ كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى ادارتها اشخاص من جنسيات متعددة و تمارس نشاطها في بلاد اجنبية متعددة على الرغم من ان استراجيتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيس الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الام.Home Country ،الا ان نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والاقليمية لهذه الدولة و تتوسع في نشاطها الى دول اخرى تسمى الدول المضيف Host Country ، وفي مرحلة لاحقة قررت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ان يتم استعمال كلمة Transnational بدلا من Multinational وكلمة Corporation بدلا من كلمة Enterprise .واتضح ان هذه الشركات تعتمد في نشاطها على سوق متعددة الدول و تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك و نقل الموارد ومن ثم عناصر الانتاج من رأس المال و العمل فضلا عن نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة فهي تساهم و من خلال تاثيرها في بلورة خصائص و آليات النظام الاقتصادي العالمي باتجاه العولمة .

تعد الشركات المتعددة الجنسية الآلية الاكثر تاثيرا للعولمة الاقتصادية وان مقرها في اغلب دول العالم وحتى النامية وتمثل هذه الشركات تجمعات لرؤوس الاموال وتهدف الى تحقيق الارباح الاحتكارية والتراكم الاسرع لرأس المال الخاص .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 93.

وقبل الحرب العالمية الثانية لم يكن سوى عدد قليل من الشركات التي توصف بانها دولية في مداها،اما الان فلقد ازداد عدد الشركات متعددة الجنسيات إذ اصبح في اواسط التسعينيات 35 الف شركة وتسيطر اكبر مئة شركة منها عل معظم الانتاج العالمي وإذ تتركز معظم استثمارات هذه الشركات في امريكا ودول الاتحاد الاوربي واليابان اذ وصل نصيب الدول المتقدمة من الاستثمارات المنفذة الى حوالي 85%،بينما كان نصيب الدول النامية حوالي 15% من اجمالي الاستثمارات و التي بلغت خلال المدة 1991-1995 حوالي 2000 مليار دولار .

ان مايفسر هذا التركز في النشاط الاستثماري يرجع بالدرجة الاولى الى مناخ الاستثمار الجاذب ، والى ارتفاع العائد على الاستثمار والقدرات التنافسية لهذه الدول المضيفة للعناصر الانتاجية بتكلفة عنصر العمل و مدى توافره ، ومستواه التعليمي ومهاراته وانتاجيته ، والبنية الاساس و مدى قوتها و القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي .

وتتميز الشركات متعددة الجنسية بضخامتها ، وفقا للقائمة التي اصدرتها صحيفة (الفاينانشيل تايمز) البريطانية في عام 2006 ان اكبر 500 شركة في العالم معظمها شركات متعددة الجنسية ،إذ ان اكبر 50 شركة منها تتوزع في البلدان المتقدمة منها 50%تتركز في الولايات المتحدة الامريكية إذ تضم 25 شركة تليها بريطانيا ولديها 7 شركات ، واللافت ان سويسرا التي تعداد سكانها 6 ملايين نسمة تحتل المرتبة الثالثة ، إذ تضم 4 شركات ، اما الصين فلديها 4 شركات يضاف اليها شركة في هونك كونك ،ثم تليها فرنسا والتي لديها 4 شركات .واسبانيا و اليابان شركتان لكل منهما،اما ايطاليا و روسيا و البرازيل شركة واحدة لكل منها . وتتضح ضخامة الشركات المتعددة الجنسية اذا علمنا ان القيمة السوقية لشركة (اكسون موبيلي)للنفط والغاز تقدر بـ 447 مليار دولار . وتتجاوز القيمة السوقية لشركة جنرال إلكترونك (383.56) مليار دولار وهي تفوق الايرادات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي المقدرة بـ300 مليار دولار لعام 2005م .

ان التقدم المستمر في وسائل الاتصالات والمواصلات والمعلوماتية و شبكات الانترنت ادى الى توسيع الاسواق الوطنية والقومية والعالمية اما الشركات المتعددة الجنسية ازدادت المنافسة بين هذه الشركات للحصول على حصص اكبر في الاسواق العالمية ضمن اطار المنافسة احتكار القلة التي تمتاز بها ، و كذلك فان ضمانة

استثمارات هذه الشركات مكنتها فضلاً عن السيطرة الاعلامية من اعادة اقتسام الناتج المحلي لمصلحة رؤوس الاموال وعلى حساب القوى العاملة. وأدارات هذه الشركات تسعى الى تعظيم ارباحها و توسيع سيطرتها و احتكاراتها وهي لاتهتم بمصالح الشعوب ولا حقوق الانسان فيما يخص حق العمل وضمانات البطالة بل انها تنظر الى القوى العاملة في الدول المتقدمة (المركز) كما في الدول النامية (الاطراف) على انها احدى مدخلات الانتاج[1] .

[1] http://www.gecities.com/asj212/111.doc

المطلب الثالث :- سياسات العولمة الاقتصادية(الاصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي)[1]

لقد فرضت مرحلة العولمة في ظل الحرب الباردة على الاقتصاديات النامية نوعا من التكيف دام لمدة ثلاثة عقود . تميز هذا التكيف ببناء اقتصاد مختلط توجهه آليات التخطيط و اليات السوق معا ذلك مايطلق عليه اقتصاد شبه مركزي ، او رأسمالية الدولة، و قد افرز هذا المنهج بنية اقتصادية صنعت واقعا له سمات محدودة و اهمها :

1 - هيمنة المشروعات الحكومية و مؤسساتها على النشاط الاقتصادي.

2 – تبني سياسة الحماية.

3 - ضعف الصادرات السلعية وارتفاع معدل الواردات بسبب الحماية الجمركية.

4 - ضعف الاستثمارات القائمة وقلة كفائتها.

5 - انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الى المستويات التي تقل عن معدل الزيادة السكانية مع ارتفاع ظاهرة البطالة بسبب نقص التشغيل....الخ.

وعلى الرغم من التجارب التنموية التي مرت بها البلدان النامية في الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي ، إذ امتازت بوجود الفقر وانخفاض مستويات المعيشة و انتشار البطالة (في عقد السبعينيات بدأ النظام الاقتصادي العالمي يعاني ظاهرة الركود التضخمي ، و الفائض المالي ، الامر الذي دفع الدول النامية للاقتراض بتشجيع الدول المتقدمة من اجل تجاوز الازمة ما نجم عن ذلك ارتفاع مديونية الدول النامية ، مما فاقم مشاكلها الاقتصادية الامر الذي جعلها تقع تحت تأثير المؤسسات المالية الدولية و سياسات الدولة الصناعية.

الفرع الأول : مفهوم الإصلاح الاقتصادي[2]

ان المفهوم الاقتصادي للاصلاح هو تعبير عن السياسات التي تجعل النفقات المحلية متناغمة مع ما متاح من موارد وذلك عن طريق العثور على توليفة من مجموعة من السياسات المالية والسياسات النقدية و التجارية لضمان وجود طلب محلي كلي يوائم تركيبه العرض الكلي فضلاً عن اعتماد اجراءات تعمل على تحفيز وزيادة الانتاج من السلع و الخدمات ،واعتماد سياسات اقتصادية جزئية تسعى الى تحقيق الكفاءة في

---

[1] www.globalpolicy.org/socecon/trade/tables/exports2.htm.

[2] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنه نشر، ص 142.

استخدام الموارد عن طريق ازالة تشوهات الاسعار وتعزيز المنافسة فضلاً عن تخفيف السيطرة الادارية .

يعرف الاصلاح الاقتصادي بانه توجيه السياسات الاقتصادية على النحو الذي يضمن تصحيح الاختلالات الاساس عن طريق الملائمة بين الموارد المتاحة للمجتمع وبين متطلباته لاجل استعادة التوازن العام ، أي ان الاصلاح يعد امرا ضروريا للدول التي يعاني اقتصادها من التشوهات الهيكلية .

وترى الامم المتحدة ان الاصلاح الاقتصادي هو عملية تستهدف تحسين اسلوب تعبئة الموارد وتخصصها بغية تلبية الاحتياجات الآنية و المستقبلية الاقتصادية منها و الاجتماعية على وجه أفضل وقد تتراوح معالمه بين الفلسفة و الاهداف العامة للسياسات الائتمانية (الاستراتيجية) وبين المؤسسات الاقتصادية و المبادئ التوجيهية للسلوك الاقتصادي وفي تقرير المرصد العربي لعام 2005 يعرف الاصلاح الاقتصادي بانه مجموعة الاجراءات التي تستهدف ازالة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد ،وتطوير القواعد الداخلية للنمو الذاتي المتواصل ورفع معدلات التشغيل وقوة العمل ورأس المال في اقتصاد يجري تطوير هياكله وانتاجيته ، وتسهل اجراءات تأسيس الاعمال فيه ، مع تطوير اندماجه في الاقتصاد العالمي شروط تراعي مستوى تطويره و الاعتبارات الاجتماعية ويهدف الى توزيع الدخل بشكل عادل ، ومكافحة الفقر والفساد

الفرع الثاني :مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادي [1]

تشمل برامج الاصلاح الاقتصادي على إنموذجين ، يتعلق احدهما بصندوق النقد الدولي و يختص الاخر بالبنك الدولي و يطلق على الأنموذج الاول برنامج التثبيت ويسعى الى تقليل الاختلال الداخلي والخارجي على المدى القصير.وذلك من خلال سياسات تهدف الى وضع الاقتصاد اقرب مايكون الى مستوى الاستقرار وعدم استمرارية التدهور فيه.وكذلك فان هذا البرنامج يعالج الاختلالات المالية والنقدية في الاجل القصير (ثلاث سنوات) . اما الثاني فيطلق عليه برنامج التكييف الهيكلي ويهدف الى رفع الكفاءة الاقتصادية ، ومعدلات النمو على المدى المتوسط والطويل خلال مدة تتراوح بين 5-7 سنوات .

---

[1] محمد دويدار، المرجع السابق، ص 123.

ان هناك جدلا مستمرا بين الاقتصاديين المعنيين بالاصلاح الاقتصادي حول اسبقية أي من البرنامجين يمكن تنفيذها اولا ، التثبيت الاقتصادي ام التكييف الهيكلي ام البدء بالاثنين معا في الوقت نفسه، وعلى الرغم من منطقية هذه الآراء وفق الفروض التي تتضمنها ، الا ان الافضل وفقا للمفاهيم الاقتصادية ان تعمل الدولة التي رغبت باعادة تكوين فلسفتها الاقتصادية اجراء التثبيت الاقتصادي اولا وذلك بعد ان تأخذ هذه الاجراءات البعد الزمني المناسب للمدى القصير لتفعيل تأثيراتها الاقتصادية ، تليها الاجراءات الاقتصادية المتعلقة بالتكييف الهيكلي ، وذلك لان اجراءات التثبيت التي تؤدي الى توسيع السوق امام رأس المال وسهولة انتقاله داخل وخارج الاقتصاد فضلاً عن توسيع الطاقة الاستيعابية للاستثمارات،وكذلك اجراءات التثبيت التي تجعل اسعار الصرف حقيقية تعطي قدر اكبر من التأكد و الرضى للمستثمر الاجنبي وعدم الخوف و التردد من تغيرات اسعار صرف العملة المحلية مما يعطي بيئة افضل للاستثمار .

الفـــرع الثالث : سياسات التثبيت الاقتصادي Stabilization Policies[1]

وهي السياسات التي اتخذها صندوق النقد الدولي عندما لجأت الدول النامية اليه للاستفادة من خدماته نتيجة لتزايد مديونيتها او استنفاذ احتياطاتها و عجزها عن دفع اعباء ديونها الخارجية وتعثرعملية التنمية فيها،وكان موقفه ان على هذه الدول ادخال اصلاحات هيكلية لاقتصاداتها .وتعد برامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات الصندوق و التي تعتمد على الافكار الاقتصادية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات وذلك في تحليل العلاقة بين تراكم الديون و مشكلاتها و الاجراءات الضرورية التي يتطلب تنفيذها في الاقتصاد المحلي لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات وهي مسألة ترتبط باجراءات المدى القصير .

ويعتمد الصندوق على التحليل النقدي لتفسير اختلال ميزان المدفوعات و ذلك من خلال العلاقة السببية بين اجراءات خلق النقود من جراء التسهيلات الائتمانية من جانب وعجز الموازنة و ميزان الدفوعات من جانب اخر،علما بان حجم السيولة المحلية داله لحجم التغير في الائتمان المحلي وصافي الاصول الاجنبية وصافي تدفقات رأس المال وبمعنى اخر ان زيادة الائتمان المحلي من دون زيادة الناتج المحلي يترتيب عليه انتقال دالة عرض النقود الى اليمين ومن ثم ارتفاع الطلب الكلي وهذا يؤدي الى ارتفاع الاسعار وتفاقم الاختلالات الداخلية(الميزانية العامة) ،

---

[1] وليد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة،ص 78.

والخارجية (ميزان المدفوعات) من جراء فائض الطلب المتولد في الافراط بقدر أو بأخر في الاستهلاك و الاستثمار الكلي ، وهذا يعني بأن سياسات التثبيت ترتبط بالمدى القصير .

ان التثبيت الاقتصادي يهدف الى تحسين التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي في الاقتصاد و على المستويين الداخلي و الخارجي .

ويمكن تلخيص الاجراءات التي تتضمنها برامج التثبيت الاقتصادي بما يأتي:-

اولا :- السياسة المالية[1].

تعد السياسة المالية احد المحاور الرئيسة لبرامج التثبيت الاقتصادي اذ ان وجود عجز في الموازنة العامة و تفاقمه يعد سببا أساسياً لعجز ميزان المدفوعات اذ ان الانفاق العام بشقية الجاري والاستثماري يمثل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي فأن تخفيض العجز في الموازنة العامة يتطلب كبح الانفاق العام و ترشيده من وجهة نظر الصندوق ، وفي اجراءات مكافحة التضخم والتي تتم عن طريق :

1 – تخفيض حجم الانفاق الحكومي .

2 – الغاء او الحد من الدعم الحكومي الموجه لاغراض الاستهلاك و الانتاج كأعانات الاجور ، و البطالة ، والسلع الاستهلاكية ، كالوقود و الطاقة ، ... الخ.

3 – زيادة حصيلة الايرادات العامة من خلال زيادة الضرائب .

4 – رفع اسعار السلع و الخدمات التي يبيعها القطاع الحكومي .

5 – رفع اسعار الفائدة

ويرى خبراء صندوق النقد الدولي ان اجراءات تخفيض النفقات العامة ضرورية ولاسيما ما يتعلق منها بتخفيض الدعم التمويني و زيادة اسعار المحروقات وتجميد الزيادة في الاجور و المرتبات في القطاع الحكومي (العام) وتخلي الدولة عن التزامها بتوظيف الخريجين الجدد وترك المهمة لقوى العرض والطلب في سوق العمل حتى لو ادى ذلك الى زيادة معدلات البطالة في بداية تطبيق البرنامج ، كما يوصون بزيادة اسعار الخدمات العامة كالنقل و الاتصالات والتعليم و الصحة .

ثانياً : السياسة النقدية

تؤدي السياسة النقدية دوراً اساساً في برامج الاستقرار الاقتصادي كون الاجراءات الخاصة بالسياسة النقدية تمثل الاساس النقدي لسياسة الاصلاح الاقتصادي

---

[1] وليد عطية عبد الواحد، المرجع السابق، ص84.

التي ينتهجها صندوق النقد الدولي بالاستناد الى مبادئ المدرسة النقودية والتي ترجع المشاكل الاقتصادية كافة الى القضايا النقدية . وتستمد هذه السياسة اهميتها من اعتماد برامج التثبيت على ادواتها و مفاهيمها.

تهدف السياسة النقدية الى المساهمة في الحد من الطلب المحلي و ذلك من خلال :

1 – تقييد الائتمان المحلي .

2 – الغاء او الحد من الرقابة على النقد الاجنبي .

3 – زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات .

4 – تحرير التجارة الخارجية .

5 – تحسين تدفق الموارد الخارجية الميسرة .

6 – رفع اسعار الفائدة .

اي ان السياسات النقدية تهدف الى تخفيض العرض النقدي كوسيلة لضغط الطلب المحلي وتخفيض الضغوط على ميزان المدفوعات و المستوى العام للاسعار فضلاً عن تعبئة المدخرات بصوره افضل عن طريق تقييد الائتمان المحلي بصفة عامة و المقدم للحكومة بصفة خاصة بعده المصدر الرئيس للتوسع في عرض النقد كذلك فأن رفع اسعار الفائدة يهدف الى الوصول الى اسعار فائدة حقيقية تشجع الادخارات و من ثم الاستثمارات و النمو في الاجل الطويل فضلاً عن امتصاص فائض السيولة لدى افراد و المؤسسات و من ثم الحد من الطلب المحلي في الاجل القصير .

ثالثاً : سياسة اسعار الصرف[!]

ان الاجراءات المتعلقة بسياسة سعر الصرف تلعب دوراً مهما في اعادة التوازن الاقتصادي الكلي فضلاً عن الاجراءات المالية والنقدية وبالاخص بالنسبة التي تعاني من اثار التضخم وما يصاحبه من ضعف في القدرة التنافسية للاقتصاد ،اذ يسهم في تخفيض الطلب الكلي واحداث تغيرات في الاسعار النسبية ، اذ يشجع على حدوث تحولات في هيكل الانفاق من السلع الاجنبية للسلع المحلية وعلى اعادة عملية تعزيز الصادرات و الحد من الواردات .

ان تخفيض قيمة العملة المحلية امام العملات الاجنبية و الغاء العمل بتحرر اسعار الصرف يؤدي الى زيادة الصادرات و تخفيض الواردات عن طريق تغير الاسعار النسبية اذ تزداد الصادرات نتيجة لانخفاض اسعارها أي انها تصبح رخيصة بالنسبة

[!] محمد دويدا، مرجع سبق ذكره، ص 114

للمستورد الاجنبي فيزداد الطلب عليها خارجيا وبالمقابل فان تخفيض قيمة العملة يجعل الاستيرادات مرتفعة الاسعار امام المستورد المحلي مما يقلل الطلب عليها .اي ان التغير بالاسعار النسبية يؤدي الى تحول الانفاق المحلي على السلع الاجنبية الى الانفاق باتجاه السلع المحلية و ذلك يؤدي الى التوسع في الانتاج من السلع القابلة للتصدير وباتجاه السلع البديلة للسلع المستوردة اذا ما كانت هنالك مرونة بانتقال عناصر الانتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، كما ان انخفاض قيمة العملة يجعل عناصر الانتاج رخيصة ، اذا كان الانخفاض في العناصر الانتاجية ذات الكثافة الاستعمال في تلك الاستثمارات .

الفرع الرابع : سياسات التكيف الهيكلي Structural Adjustment [1] Policies

تهدف هذه السياسات الى معالجة الاختلالات الاقتصادية الاكثر عمقا في الاقتصاد على المدى المتوسط والطويل ولاعادة هيكله في اتجاه اطلاق قوى السوق عن طريق تحرير المعاملات الاقتصادية الداخلية والخارجية من القيود المفروضة و ازالة تشوهات الاسعار فضلا عن توفير الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة لتحقيق ذلك . وتسمى سياسات ادارة العرض Supply management وهي مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى زيادة حجم السلع والخدمات التي يؤمنها الاقتصاد القومي عند مستوى معين للطلب الكلي .

ولقد استحدث تسهيل التكييف الهيكلي في مارس 1986 لمساعدة الدول النامية منخفضة الدخل التي تعاني من مشاكل و اختلالات هيكلية مستمرة في موازين مدفوعاتها و لذلك يقدم موارد وبشروط ميسرة الى هذه الدول ، وذلك لتمكينها من تطبيق برنامج متوسط الاجل للتكييف الهيكلي ، وهنا يتعاون الصندوق مع البنك الدولي في صياغة اطار معين لسياسات الاصلاح الاقتصادي متوسطة المدى لمدة ثلاث سنوات . ولقد جاء هذا التسهيل في ظل ظروف اقتصادية غاية في الصعوبة واجهتها الدول منخفضة الدخل ، التي عانت من تدهور مراكزها الخارجية وتراجع في نموها ، و لذلك يخصص تسهيل التكييف الهيكلي لتمويل ميزان المدفوعات و كذلك يخصص الاغراض الزيادة تحرير التجارة الخارجية واصلاح نظام الصرف.

---

[1] محمد دويدا، مرجع سبق ذكره، ص 128.

وتعتمد برامج التكييف الهيكلي على عدد من المبادئ والسياسات الواجب اتباعها والمتمثلة بما يلي :

1 – تعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية و الائتمانية وتشمل اجراءات زيادة الايرادات والتحكم في الانفاق وتضييق الاقتراض الخارجي وتحرير اسعار الفائدة .

2 – تحسين كفاءة تخصيص القطاع العام واستعمالاتها .

3 – اصلاح هيكل الحوافز الاقتصادية وتشمل الاجراءات التي تهدف الى التخصيص الامثل للموارد .

وتشمل سياسات التكييف الهيكلي عدد من الاجراءات اللازم اتخاذها و هي :

اولاً : تحرير الاسعار :-

وتعني تحرير اسعار السلع والخدمات وعناصر الانتاج كافة وفي عموم الاسواق و اخضاعها لقوى العرض و الطلب بحيث تعكس هذه الاسعار التكاليف والندرة النسبية للموارد و تستند بهذه العملية على الكفاءة في استخدام الموارد .

ثانياً : الخصخصة :

يرى خبراء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ان المدخل الضروري لتعزيز الاقتصاد الوطني هو تقليص الاهمية النسبية للقطاع العام وتعزيز القطاع الخاص على اعتبار ان القطاع الخاص اكثر كفاءة في تخصيص واعادة تخصيص الموارد من القطاع العام ، كما ان خسارة مؤسسات القطاع العام في كثير من البلدان النامية مسؤولة الى حد كبير عن اختلالات الموازنات الحكومية.

ثالثاً : تحرير التجارة :

يعتقد خبراء البنك الدولي ان البلدان المنفتحة على العالم الخارجي اكثر قدرة على مواجهة مشاكلها و التأقلم مع الصدمات الخارجية إذ ان تحرير التجارة يعطي دفعة لقطاعات الانتاج المحلية عن طريق التنافس مع السلع والخدمات المستوردة وكذلك يرى البنك ان الرقابة على التجارة الخارجية من شأنها اعاقة المنافسة وزيادة الانتاجية ، كما انها تؤدي الى عزل الاسواق المحلية عن الاسواق الدولية و التي تشوه الاسعار المحلية و تخصيص الموارد كذلك فان الانفتاح يؤدي الى زيادة معدلات النمو والتوسع الصناعي كما ان الاداء سيكون افضل إذا ما تم تنخفض الرسوم الجمركية .

ان مؤيدي سياسات البنك الدولي في التكييف الهيكلي يرون ان أرائهم في الانفتاح والتحرر الاقتصادي لغرض الاستفادة من الميزة النسبية وانها تؤدي الى الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية ورفع كفاءة الاقتصاد القومي وتقليل الهدر ونمو التجارة الدولية وبذلك فانها اتجاه تنموي للاقتصاد بديل عن المركزية في تخطيط للدول النامية .

ان هذه الرؤية قوبلت بردود افعال رافضة لها في البلدان النامية بعد ان اثيرت الشكوك حول فكرة المكاسب التي سيتم الحصول عليها من تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي نظرا لان شروط التبادل التجاري الدولي تصب في صالح الدول المتقدمة بسبب ضعف او غياب القدرة التنافسية للدول النامية لوجود الفجوة التكنولوجية والتقنية الكبيرة بينهما .

ويبدو ايضا ان التقدم التكنولوجي يضعف الصلة بين توسيع نطاق الانتاج ونمو العمالة . وفي ظل العولمة الجارية ، انخفضت اهمية المواد الخام والعمالة غير الماهرة اذ اصبحت مجموعة كبيرة من الانشطة الاقتصادية تعتمد بصورة متزايدة على كثافة المهارات والمعرفة ، فالتقدم التكنولوجي يغير طبيعة اساليب العمل إذ يقلص عدد الوظائف القائمة ويخلق وظائف جديدة اكثر اعتمادا على العلم والمعرفة ، وتحرير التجارة العالمية يؤدي الى ظهور منافسين جدد مما يقلل اسواق التصدير التي تصدر لها الدول النامية.

المطلب الرابع:- ايجابيات ومخاطر العولمة الاقتصادية

ايجابيات ومخاطر العولمة الاقتصادية

أولا: الايجابيات

١. جذب الاستثمار إلى القطاعات الاجتماعية
٢. زيادة النشاط التجاري الدولي
٣. السماح بتحرك الكفاءات البشرية وذلك بإزالة الحواجز وتخفيض التعريفة الجمركية.
٤. التخصص في الإنتاج مما يؤدي إلى تقليل أسعار السلع والخدمات المستوردة وبالتالي تخفيض العبء على المستهلك.
٥. الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
٦. زيادة التنافس في مجال السلع والأسعار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي على المستوى العالمي.
٧. خلق الفرص لتطوير السلع والخدمات واتساع السوق المحلية لإستيعاب السوق العالمي.
٨. تمثلت احد الاثار الايجابية للعولمة في زيادة مشاركة الدول النامية في التجارة العالمية.تشير الدراسات إلي تحول 33 دولة نامية من نظم التجارة المغلقة نسبيا إلي النظم الحرة الانفتاحية وأدي ذلك إلي زيادة نصيب الدول النامية في التجارة العالمية.

الثاني: المخاطر

إن معرفة المخاطر التي تحف العولمة من جميع جوانبها أمر ضروري حتى يستطيع من يتعامل تجنبها أو على الأقل التقليل من حدتها ومن حدة هذه المخاطر:

١. ظاهرة البطالة التي بدأت تتفشى على الصعيد العالمي نتيجة دخول الحسابات لتحل محل العقول البشرية وإحلال الإنسان الآلي محل القوى العاملة وتعتبر هذه المشكلة خطيرة بحيث أصبحت تهدد الأفراد العاملين وأسرهم.
٢. إن القوى العسكرية التي كانت في خدمة الدولة وإستراتجيتها ستصبح في خدمة أهداف تتعلق بإستراتجية العولمة وهذا سيؤدي إلى أن تفرض القوى العظمى سيطرتها على العالم بفعل قوتها العسكرية وأنها سوف تخضعه إلى

أوامرها وتتحكم في كل دولة وهو ما يسمى ب"الاستعمار المقبول" لدى الدول الضعيفة والنامية.

٣. أنها تركز على حرية الفرد إلى أن تصل للمدى الذي يتحرر فيه هذا الأخير من كل قيود الأخلاق والدين و الأعراف و الوصول به إلى مرحلة العدمية ويصبح أسيرا لكل ما يعرض عليه.

٤. أصبح الاقتصاد الحر هو المسيطر على النشاط الاقتصادي،أما المصلحة العامة أصبحت هامشية في اقتصاد السوق.

٥. ظهور عملية الإغراق، والإغراق يرتبط بالسعر وذلك بأن تطرح في الأسواق سلع مستوردة بأقل عن سعر السوق المحلي وفي الحالة تعتبر السلع المستوردة بمثابة سلع أو واردات الإغراق، وظهرت هذه المشكلة مع فتح الأسواق أمام التجارة العالمية وإلغاء التعريفة.

٦. امكانية حدوث هزات اقتصادية عنيفة والتي قد ترجع إلي تدفقات راس مالية قوية ومفاجأة مما قد يؤدي إلي تأثير كبير من الدول وذلك ما حدث في اسواق جنوب شرق اسيا في نهاية القرن الماضي وتأثر بها غالبية اسواق العالم.

المبحث الثاني:- مفهوم السياسة الاقتصادية وأدواتها

المطلب الأول ماهية السياسة الاقتصادية وأهدافها

يقصد بالسياسة الإقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف . كما يعرفها البعض بأنّها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى ، والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما ، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة. يتضح من التعاريف السابقة أنّ السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف . كلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية، غير أنّ هذا الهدف يعتمد على أمرين: أولا تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام، أما الأمر الثاني يتمثل في زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات. كما تسعى السياسة الإقتصاية إلى التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصدير وهنا يجب على السياسة الاقتصادية السعي إلى تكييف الهياكل الاقتصادية مع متطلبات التوسع وذلك لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة، قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه نحو الصناعات التصديرية، وفي هذا المجال يفضل استعمال أدوات السياسة المالية لتحقيق هذا الهدف، إما عن طريق سياسة الإعفاءات والتمييز الضريبي بحيث يتم تشجيع مجالا عن مجال آخر مثل زيادة الإنفاق العام والإعانات والدعم الإنتاجي .

أهداف السياسة الإقتصادية :

دعم مرحلة اقتصادية معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد القومي، ومن الأساليب التي تستخدمها السياسة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف اعتمادها على أدوات السياسة المالية وذلك حسب طبيعة وظروف كل مرحلة، كذلك هناك هدف آخر للسياسة الاقتصادية وهو التقليل من البطالة ومنه الاستفادة من الطاقات المعطلة

وأخيرا زيادة الإنتاج ورفع معدل النمو، كما أنّ السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق نوع من لاستقرار في مستوى الأسعار وهو مطلب ضروري، لأنّ ارتفاع الأسعار له آثار سيئة على توزيع الدخول والتجارة الخارجية والعمالة . يتضح مما سبق أنّه تسعى الدول ومن خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات، وخاصة تلك السلع التي يطلق عليها اسم السلع العامة وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة هذا بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى معيشة المجتمع، وإلى جانب ما سبق تسعى الحكومات إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها والعمل على تقليل حجم الواردات.

المطلب الثاني :- أنواع السياسات الاقتصادية

مع التطورات المتسارعة لاقتصاديات الدول و ترابطها مع بعضها ، اتضح أن مفهوم الدولة الحارسة لم يعد كافيا لمسايرة معطيات و متطلبات هذا العصر ، و هذه الرؤية سادت منذ أن ساد العالم الكساد الكبير 1929 ، حيث برزت أفكار و نظريات الاقتصادي كينز ، و التي جاءت معاكسة لأصحاب النظرية الكلاسيكية التي كانت ترى أن دور الدولة يقتصر على الأمن ، الحماية ، العدالة و الدفاع و أن النشاط الاقتصادي لديه الآلية الذاتية لإعادة توازنه ، و بعد عجز اقتصاديات الدول على إعادة توازنها بطريقة آلية كما كان يرى الكلاسيكيون بدأت الشكوك تحوم حول مبادئهم ، فأوضح كينز بنظرياته كيف أن الدولة و تدخلها له دور فعال في اقتصادياتها ، و رسم لذلك السياسات الواجب إتباعها للخروج من الأزمة ، منها إقامة المشاريع العامة باعتبارها المضخة التي تنشط الدورة الاقتصادية ، تخفيض سعر الصرف لزيادة الطلب الخارجي على الصادرات و التقليل من الواردات ، و على ضوء ذلك ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق ، و انتشر أسلوب التخطيط المركزي و أصبح الاهتمام بالمالية العامة له حيز يشغله ، حيث تميزت هذه المرحلة بسيادة التخطيط المالي و الاقتصادي للدولة.

و في ظل اقتصاد السوق و انفتاح اقتصاديات الدول على بعضها ، و تفاوت القدرات الاقتصادية فيما بينها توالت المشاكل فظهرت مشكلة البطالة ، التضخم ، المديونية ، العمالة ، أسعار الصرف ، و عادت مرة أخرى فكرة رفع الدولة يدها عن توجيه الاقتصاد و التحكم فيه ، و فتح المجال للقطاع الخاص وفق متطلبات العصر و مفهوم اقتصاد السوق ، و بدأت عمليات الخصخصة و سياسات تشجيع القطاع الخاص و دفع معدلات الاستثمار مع بقاء الأنشطة الرئيسية و الإستراتيجية في يد الدولة.

و مما لا شك فيه أنه في ظل الظروف الراهنة التي يشهدها العالم من انفتاح على بعضه البعض كحتمية لا مفر منها ، فإن على الدولة دورا هاما و أساسي في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار و التوازن الداخلي و الخارجي ، و ضمان استقرار الأسعار و التحكم في استقرار العملة ، و منع الاحتكارات ، و تهيئة الاقتصاد للمنافسة ، هذا بالإضافة إلى الوظائف التقليدية من أمن ، دفاع و لهذا يتطلب من الدولة التدخل المدروس في الحياة الاقتصادية ، بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة و في نفس الوقت يتسنى لها إدارة الاقتصاد

بما يتلاءم مع أهدافها التنموية ، و من هنا تبرز أهمية السياسة الاقتصادية لأي بلد و التي يعبر عنها بمفهومها الواسع أنها عبارة عن مجمل السياسات المالية و النقدية و التجارية.

السيـــاســـة النقـــديــة

السياسة النقدية تعد من أهم السياسات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي العام ، و يقصد بها تنظيم كمية النقد المتداول و المتوفر في المجتمع ، فهي مسؤولية عن النقد ، الجهاز المصرفي و السياسة الائتمانية ، الديون و المركز النقدي للدولة ، يضطلع بهذه المهمة البنك المركزي هو المسئول عن تنفيذ و تحقيق أهداف السياسة النقدية من استقرار العملة و أسعار الصرف و التحكم في أسعار الفائدة التي بدورها تأثر في حجم الائتمان و حجم الاستثمارات و بالتالي النشاط الاقتصادي.

الهدف من السياسة النقدية تكييف المعروض النقدي من النشاط الاقتصادي ، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي ، بما يحقق عدم حدوث أزمات اقتصادية ، و ضمان استقرار الوضع الاقتصادي (سياسة نقدية ، استقرار نقدي ، استقرار اقتصادي ، قوة العملة يحددها حجم الاقتصاد الذي بدوره يحدد قوة الدولة.

أدوات السياسة النقدية : يعتمد البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية للتأثير في كمية النقود و حجم و نوع الائتمان المصرفي على مجموعة من الأدوات.

أدوات مباشرة :

في حالة عدم تحقيق الأهداف باستخدام الوسائل الكمية و الكيفية ، أو في حالة الرغبة في زيادة فعاليتها ، يتبع البنك المركزي سياسة النصح و الإرشاد و تقديم المشورة إلى البنوك في مجال السياسة الائتمانية عن طريق الإقناع الأدبي أو الأوامر و التعليمات المباشرة التي تكون ملزمة للبنوك.

1- الإقناع الأدبي : فإذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية ، ينعكس سلبا على المصلحة العامة ، فعندئذ يطلب من البنوك تخفيض حجم الائتمان ، دون اللجوء إلى الأساليب الأخرى.

2- الإعلام : وضع الحقائق و الأرقام عن حالة الإقتصاد الوطني أمام الرأي العام و الجهاز المصرفي ، كتفسير للأسباب التي جعلتها تتبنى سياسة معينة لتوجيه الائتمان ، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل أرائه بل الأخذ بها.

أدوات غير مباشرة : بدورها تضم نوعين:

1- أدوات كمية : الهدف منها التأثير في حجم الائتمان ، و تضم ثلاث أدوات رئيسية :

أ- سياسة السوق المفتوحة : يدخل البنك المركزي للسوق المالية بائعا و مشتري للأوراق المالية مع جميع الإطراف الفاعلة في السوق ، فإذا كانت ترغب في زيادة السيولة تحت ظرف فيه الاقتصاد يعاني من حالة الركود فإن البنك المركزي يدخل كمشتري للأوراق المالية ، و تقليل السيولة يعتمد على دخوله كبائع من أجل امتصاص قدر معين من الكتلة النقدية و التي ستنعكس على سعر الفائدة بارتفاعها من طرف البنوك التجارية.

إن شراء الأوراق المالية من البنوك و الوحدات الاقتصادية ينتج عنه زيادة في كمية النقود المتداولة و احتياطات البنوك و التي بدورها ستساعد البنوك على التوسع في الإقراض ، و هذا التدخل يحدث خصوصا عندما يعاني الاقتصاد نقصا في السيولة و نوعا من الركود.

و في حالة كبائع فإنه يستهدف امتصاص جزء من الكتلة النقدية ، فتأخذ احتياطات البنوك التجارية في النقصان و هذا يؤدي إلى نقص في العرض النقدي إلى إضعاف مقدرة البنوك على الإقراض ، و كذا ارتفاع تكلفة الإقراض ممثلة بارتفاع سعر الفائدة ، و عادة ما تنتهج هذه السياسة في حالة تضخم يصيب الإقتصاد.

ب- سعر إعادة الخصم : يقصد به سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي سبق خصمها من طرف البنك التجاري ، و مضمون العملية هو أنه قد تحتاج المشروعات المختلفة إلى سيولة لتمويل احتياجاتها ، وهي بذلك تلجأ إلى البنوك التجارية من أجل الحصول عليها ، و تقدم مقابل ذلك أوراق تجارية ، ففي حالة نقص في السيولة تلجأ البنوك للبنك المركزي ، إما بالاقتراض المباشر أو بخصم ما بحوزته من أوراق تجارية مقابل عائد لصالح البنك المركزي و الذي تحمله البنوك التجارية لعملائها ، ففي حالة ما إذا رفع البنك المركزي هذا السعر ف إن تكلفة الاقتراض سترتفع بدورها.

جـ - سياسة الاحتياطي : عادة ما يفرض البنك المركزي على البنوك الاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها و التي تعرف بالاحتياطي القانوني ، فبعد أن كان هذا الاحتياطي كسياسة لحماية المودعين ، أصبح وسيلة مهمة يتم بواسطتها التحكم في مقدرة البنوك على منح الائتمان بتخفيض وزيادة الاحتياطي حسب الوضع الاقتصادي السائد.

2- أدوات كيفية : تهدف للتأثير في حجم الائتمان و كذا النشاط الاقتصادي.

أ- تقنين القروض : و ذلك بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للعملاء و المؤسسات ، و هذا يساهم في الحد من قدرتها على خلق الائتمان.

ب- التنظيم الانتقائي للقروض : تكون في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة ، حيث هذه القروض موجهة نحو مجالات محددة و معينة و التي يراد النهوض بها داخل الإقتصاد ، و ذلك بالإشادة بقطاع معين و اتخاذ إجراءات التوسع في منح القروض لهذه الأنشطة ، أو منع التوسع في الائتمان عن قطاعات أخرى.

جـ - فرض أسعار تفاضلية لسعر الخصم : حيث يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أو خفضه ، فقد يكون رفع سعر إعادة الخصم لصناعة معينة يهدف للحد من ذلك النوع من الصناعات ، و العكس صحيح من أجل تشجيع بعض القطاعات.

د - تغيير شروط الاحتياطي القانوني : فقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير نعدل و نسبة الاحتياطي القانوني ، حيث يسمح باللجوء لهذا الاحتياطي لمنح القروض للقطاعات التي يراد النهوض بها في حدود تكون محددة مسبقا.

هـ- قيام البنك ببعض العمليات المصرفية : يدخل كمنافس للبنوك التجارية فمثلا في حالة عجز البنوك عن منح القروض لبعض الأنشطة و القطاعات الأساسية في الإقتصاد بمنح القروض إلى الراغبين فيها ، خاصة القطاعات ذات الوزن في الإقتصاد.

*تساهم السياسة النقدية في إصلاح تخفيض العجز في ميزا المدفوعات عن طريق رفع سعر إعادة الخصم من طرف البنك المركزي ، الذي بدوره يؤدي لرفع سعر الفائدة من طرف البنوك التجارية ، التي ستحد من الإقبال على الائتمان و التي ستحد بدورها و تخفض مستوى الاستثمار و الواردات ، و من ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى إقبال المتعاملين على إيداع أموالهم بالبنوك و بالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

*تهدف السياسة النقدية لمعالجة التقلبات الدورية التي يتعرض لها الإقتصاد القومي من تضخم و انكماش و التخفيف من حدتها حتى لا يتأثر الإقتصاد الوطني لهزات عنيفة تنعكس سلبا على مستوى التوازن الاقتصادي العام.

*تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود و الائتمان ، و ضمان الاستقرار في الأسعار و النمو الاقتصادي ، و يعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكبر أمية ، خاصة في البلدان المتخلفة التي تعاني من تضخم بصورة أكثر حدة من حدة الدول المتقدمة كون هذه الأخيرة أكثر تبعية (أن التضخم يؤدي في بعض الأحيان إلى انهيار العملة ، و هنا تظهر أهمية السياسة النقدية من أجل ضمان معدلات مقبولة للتضخم.(

*السياسة النقدية كسياسة إستراتيجية في توجيه الإقتصاد ، تحكمها في وسائل الائتمان و حجمه ، سعر الفائدة ، و بالتالي تحكمها في حجم الاستثمارات.

السياسة النقدية تهدف لتحقيق عدة أمور توازن ميزان المدفوعات ، استقرار العملة ، نمو و استقرار الإقتصاد الكلي ، التحكم في مؤشراته من استثمار ادخار ، كما أنها تدخل في الأوضاع الاقتصادية كالتضخم و الركود و نتائجها السلبية على الإقتصاد و مؤشراته.

السياسة المالية

كانت الدولة تعرف بالدولة الحارسة كما شبهها آدم سميث " رجل الحراسة الليلي " و اقتصاد أي بلد كان يخضع لمفهوم " اليد الخفية في تحقيق التوازن " و تحت هذه المفاهيم كان دور السياسة المالية محدود و ضعيف ، كما أشاد على ذلك أيضا " ساي" الذي كان من دعاة عدم تدخل الدولة و هو ما يترجم بقانون ساي " العرض يخلق الطلب عليه " ، بمعنى أن الأنظمة الاقتصادية تتجه تلقائيا إلى التوازن ، فأي زيادة في الإنتاج تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي ، و لما كانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا ، أي ليس هناك سبب للاحتفاظ بها فأي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق ، فحسب هذه الرؤية فإن القطاع الخاص في ظل الحرية الاقتصادية يسعى لتحقيق حاجاته و رغباته و تعظيم ثروته ، و بالتالي الاستمرار في الإنتاج ، حيث تصبح في هذه الحالة كافة الموارد الاقتصادية في حالة توظيف كامل ، ثم ظهرت نظرية الطلب الكلي الفعال لصاحبها كينز الذي كان من الداعين لتدخل الدولة من أجل المحافظة على نوع من الاستقرار

الاقتصادي ، يرى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الإنفاق و الضرائب ، و برر ذلك بأن الإقتصاد لا يتصف بالتصحيح الذاتي لأنه أصلا قائم على متغيرات كثيرة و يصعب التحكم فيها ، و على ضوء ذلك أنتقل التوجه من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة ، و أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي بالتحكم في معدلات الضرائب و الإنفاق الحكومي و القروض العامة.

تهدف السياسة المالية إلي:

-تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية

-التأثير في حركة الإقتصاد الوطني حسب الوضع السائد تضخم أو انكماش.

-التحكم في معدلات و مؤشرات الإقتصاد الكلي كالاستثمار النمو و التوازن.

الضرائب : تعتبر من أهم موارد الدولة باختلاف أنواعها من ضرائب على أرباح الشركات IBS ، ضرائب مباشرة و غير مباشرة ، الرسوم بكل أنوعها ، فرض مثل هذه الضرائب أو الرسوم يكون لتحقيق هدف معين يخدم السياسة الاقتصادية للدولة ، سواء المساهمة في الإنفاق العام الذي يعود على أفراد المجتمع بالنفع ، أو من أجل حماية صناعة وطنية ، أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي أو التأثير في حجم وارداتها من السلع المستوردة ، كما تدخل في ترشيد النمط الاستهلاكي بالتوسع أو الحد منه عن طريق رفع أو خفض مقدار الضرائب ، كما تستخدم في الحالات التي يعاني منها الإقتصاد بعض الإختلالات و المشاكل كالتضخم و الانكماش.

ففي حالة الكساد فإن الدولة تتوسع في الإنفاق العام و تقلل من الضرائب لتشجيع الاستثمار و الاستهلاك، و في حالة التضخم يتم تقليل الإنفاق و التوسع في الضرائب، فالضرائب تأثيرها يكون مباشرة على حجم الاستهلاك و الاستثمار.

الإنفاق الحكومي : بالتأثير في حجمه و كيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة ، فقد يكون الغرض منه تنشيط الإقتصاد فتقوم الدول في توسيع الإنفاق سواء اجتماعية لتشجيع الاستهلاك و تحفيز الإنتاج نتيجة الطلب المتزايد ، أو من خلال النشاطات الاقتصادية من أجل التوسع في الاستثمارات لتقليل حجم البطالة و دفع النمو و الاستهلاك..

الدين العام : حجم الدين و نموه و كيفية الحصول عليه تعتبر مهمة من ناحية السياسة المالية للحكومة ، فهي تؤثر على الوضع الاقتصادي العام في الدولة ، فالقروض و

نسب المديونية و خدمة الدين تعتبر تآكل لموارد الدولة ، كما أنها تعطي صورة سيئة عن الوضعية الاقتصادية ، اقتصاد مديونية ، كما أن وجود فائض فإن حجمه و مقدار نموه و كيفية استغلاله لها تأثير على الأنشطة الاقتصادية في الدولة ، فمثلا قد تقترض الحكومة في فترة التضخم ببيعها سندات حكومية للجمهور هذه الخطوة من شانها أن تحد من الكتلة النقدية و تمتصها و تنخفض معها معدلات الاستهلاك و الاستثمار.

وهدف السياسة المالية ضمان توازن العرض مع الطلب إذا ارتفع الطلب أو الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري عن العرض فإنه ينتج عن ذلك ما يعرف بالتضخم الذي ينتج عنه ارتفاع الأسعار.

و الانكماش هو يصيب كلا الجانبين نقص في العرض و ننقض في الطلب أو إحدى الجانبين ، و هنا تأتي السياسة المالية لحفظ التوازن و الاستقرار في الإقتصاد.

السياسة التجارية

هي الأخرى لها دورها و فعاليتها ضمن السياسة الاقتصادية الكلية ، لها عدة أدوات تستعملها الدولة منها الرقابة على الصرف ، الرسوم الجمركية ، اتفاقيات التجارة الثنائية ، نظام الحصص و تقييد الكميات ، تراخيص الاستيراد ، مناطق تجارية حرة ، إشاعة استعمال الاعتماد ألمستندي ، إن كل آلية و أداة من هذه الأدوات لها نتائج على الإقتصاد و تعزز من استقراره و عدم حدوث إختلالات به.

فمثلا الرسوم الجمركية يمكن رفع معدلها بما يحقق حماية الصناعة المحلية ، التي تفتقر للجودة و قوة المنافسة أمام المنتج الأجنبي الذي قطع أشواطا في هذا المجال ، فالدولة في هذا الجانب تنتهج سياسة حمائية لصناعاتها من أجل تطوير ذاتها كذلك قد تستعمل التعريفة الجمركية من اجل ترشيد الاستهلاك المحلي خاصة المنتجات الكمالية و غير الضرورية فيتم رفع معدلها.

و أيضا اعتماد معايير علمية فيما يخص احتياجات السوق المحلي و عدم تجاوز الحدود وفوق الاحتياجات الضرورية حتى لا تقع الدولة في مشكلة الإغراق ، و خاصة في اتفاقياتOMC و التحرر الذي يشهده العالم ، فقد تلجأ الدولة لسياسة تقييد الكمية المستوردة أو فرض شروط على السلع المستوردة و هذا غالبا موجود في الدول الغربية ذات التكنولوجيا المتقدمة.

وعلى العموم تفرضها الدولة لتحقيق عدة أهداف نوجزها في تخفيض الاستيراد من سلع معينة ، أو زيادة حصيلة موارد الموازنة العامة ، أو للتأثير في حجم الواردات.

سياسة سعر الصرف لا تقل أهمية، فجل الدول تسعى للمحافظة على قوة عملاتها و بين الحين والآخر يدخل معدل الصرف في تقوية و تدعيم السياسة التجارية فمثلا إذا رغبت الدولة في تنمية صادراتها فإنها تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة من أجل زيادة الطلب على سلعها و تقليل حجم الواردات لان تكلفتها سترتفع ، و أيضا من أجل تحفيز الجهاز الإنتاجي المحلي في ظل الظروف المواتية التي يرافقها ازدياد على الطلب المحلي مع ضرورة وجود جهاز إنتاجي مرن يستوعب حجم الطلب المتزايد ، فنجد سعر الصرف الحر غالبا ما يعمل به في السوق

السوداء و في الدول النامية التي تتبع سعر صرف رسمي مبالغ فيه ، أما سعر الصرف المرن فهو يتحدد حسب العرض والطلب مع تدخل الدولة أحيانا عند الحاجة للدفاع عن هذا السعر ، تدخلا غير مباشر ، إما برفع معدل الفائدة على الودائع من تلك العملة فيزيد الطلب عليها فتزيد قيمتها ، أو العكس في حال الرغبة في تخفيض قيمة العملة ، وربما تستعمل الدولة طريقة أخرى هي الدفاع عن العملة بصرفها بالعملات الأجنبية . فعندما تريد رفع قيمتها تشتري تلك العملة من السوق وتدفع بدلها عملة أجنبية ، مما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية لزيادة الطلب عليها ، وفي حال الرغبة في تخفيضها تبيعها في السوق وتشتري بدلها عملة أجنبية فتنخفض قيمتها ، وهذا النوع هو المعمول به في الدول المتقدمة ، سعر الصرف المثبت فيعني ربط عملة الدولة بعملة دولية قوية ، أو بسلة عملات ، أو بوحدة حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي . وهذا النوع يعمل به في الدول النامية ؛ لعدم قدرتها على العمل بسعر الصرف المرن بسبب قلة حصيلتها من العملات الصعبة ، التي يمكن أن تدافع بها عن عملتها ، أو عدم جدوى استعمال معدل الفائدة.

فهذه الأدوات و غيرها كثير مثل استحداث مناطق تجارة حرة ، و تحويل الديون للاستثمارات و السياسات المختلفة لجلب الاستثمارات ، و شيوع استعمال الاعتماد ألمستندي ، كلها سياسات يجب على الدولة أن تأخذها بعين الاعتبار و على أسس علمية يجب أن توضع ، كونها تدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في ضمان الاستقرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي و أول الأمور المعنية بهذا التأثر قيمة العملة ، ميزان المدفوعات مدى مساهمة التجارة في الناتج الداخلي الخام ، نسبتها من موارد الدولة الإجمالية ، معدلات الاستثمار ، نسبة النمو الاقتصادي ، معدلات التضخم ، توفير جو

اقتصادي دون التأثر بالتقلبات الاقتصادية الخارجية ، و هذا كله و إن دل فهو يدل على شيء واحد أن السياسة التجارية لها دور فعال في بناء الإقتصاد و يجب توظيف وسائلها و تطويرها كلما أمكن ذلك لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

المطلب الثالث:- أدوات السياسات الاقتصاديه:-

أدوات السياسة الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي :السياسة المالية، السياسة النقدية

1- **السياسة المالية** : ويمكن اعتبارها على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

وتختلف السياسات من دولة لأخرى بحسب الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي.

- أهداف السياسة المالية:

مع اتساع دور الدولة في الدور الاقتصادي، أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق الأهداف الآتية:

- التوازن المالي: والمقصود الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بالشكل الذي يتلاءم وحاجات الخزانة العامة من جهة ومصلحة الممول من جهة أخرى.

- التوازن الاقتصادي: ومعناه التوصل إلى حجم الإنتاج الأمثل بالتوازن بين نشاط القطاع العام والقطاع الخاص.

- التوازن الاجتماعي: الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات المجتمع.

-أدوات السياسة المالية:

وتقوم على استخدام ثلاث أدوات رئيسية وهي:

أ- الإيرادات العامة: وتتمثل في مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية، وتعتبر الضرائب من أهم الإيرادات التي تتحصل عليها الحكومة والتي تعتمد عليها في تغطية الإنفاق العام، إلى جانب القروض العامة.

وإيرادات عامة أخرى.

ب-الإنفاق العام: وتعبر عن جميع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات المجتمع، ويزداد الإنفاق العام كلما زاد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، واتساع الدور الاجتماعي والتغير السياسي.

ج-الموازنة العامة للدولة: والتي تعتبر أول أداة رئيسية والتي بإمكانها تحقيق الأهداف، وتعرف على أنها وثيقة معتمدة تتضمن ترتيبا للإيرادات والمصاريف المقدرة للدولة لفترة قادمة.

وتعمل على قواعد أساسية وهي السنوية، الوحدة، الشمول، عدم التخصيص وقاعة التوازن وتمر بعدة مراحل وتكون في شكل مهيكل ومبوب.

- السياسة المالية ومواجهة عجز الموازنة العامة: بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية تواجه الكثير من الدول مشكلة تزايد عجز الموازنة العامة، ولمواجهة هذا العجز تختلف طرق المعالجة من دولة لأخرى والطرق الأكثر إشاعة نجد - :طريقة التمويل بوسائل تضخمية. - طريقة التمويل بأذون الخزانة

- السياسة النقدية:وهي عبارة عن مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود، بما يتلاءم والنشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية في فترة زمنية معينة.

- أهداف السياسة النقدية: - تحقيق الاستقرار في الأسعار: وتتمثل مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات

مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها - .تحقيق الاستقرار النقدي: ويكون بتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث:- تأثير العولمة علي السياسات الاقتصادية

المطلب الأول : التأثير على السياسة النقدية

بالنسبة لهذا الجانب نلاحظ أن البنك العالمي هو ثاني مؤسسة ذات اعتبار كوني بعد صندوق النقد الدولي ، حيث يقوم بمنح قروض طويلة الأجل همها قروض التكيف الهيكلي بهدف دفع تيار العولمة و دوره يتكامل مع دور صندوق النقد الدولي الذي حد دته لهما اتفاقيات " بريتون وودز" ، التي كلفت الصندوق بالسهر على ضمان قواعد الاستقرار النقدي الدولي ، و تنمية العلاقات النقدية المتعددة الأطراف و البنك العالمي يقوم بتقديم العون المالي الضروري لتمويل التنمية طويلة الأجل ، و إزداد هذا التكامل مع إستفحال المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان النامية و إظطراب العلاقات النقدية و تدهور العلاقات التجارية و المالية بين مختلف الدول ، بحيث كيف الصندوق و البنك شيئا فشيئا سياستهما و برامجهما لإعانة الدول النامية و سعيها للقضاء أو الحد من إشكاليتها النقدية و المالية و الهيكلية ، و تتضح لنا الرؤية أكثر إذا علمنا أن العضوية في البنك العالمي مشروطة بالعضوية في الصندوق 0 و في ظل النظام الجديد يعتبر البنك العالمي هو أقوى وكالات التنمية و التمويل الدولية ، حيث يستعمل أمواله لأغراض شتى أهمها :

- تمويل المشاريع للبنية الأساسية
- تشجيع رأس المال الدوالي الخاص 0
- تسريع وتيرة الخصخصة 0

المطلب الثاني : التأثير على سياسة الميزانية

إن تحقق المنافع المحتملة في ظل النظام العالمي بتوفير البنية الأساسية تحقيقا كاملا من عدمه مسألة تعتمد على الكيفية التي تقوم الحكومة بتوزيع المخاطر ، فيمكن للحكومة أن تزيد المنافع بواسطة تحمل المخاطر التي تستطيع السيطرة عليها ، و لكن ينبغي لها أن تتجنب تحمل المخاطر الأخرى.

و بهذه الطريقة يواجه المستثمرون بخواطر قوية لإختيار المشاريع بعناية و إدارتها بكفاءة ، فهي تستطيع أن تقلل المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون بواسطة إتباع سياسات إقتصادية كلية وطيدة ، و الإفصاح عن المعلومات ، و تنفيذ قوانين و لوائح تنظيمية جيدة ، و تدعيم سلطتها القضائية و و تستطيع أن تقيس بها الضمانات التي تقدمها وتوازنها و تحسبها ، بحيث تكون التكاليف و المخاطر واضحة وقت إصدار الضمانات و ليس فبما بعد عندما يتعين على الحكومة أن تسدد ، لأن من المعلوم في إطار توازن الميزانية أن الدولة عليها تكافأ بين إلتزاماتها و إيراداتها لتقييم الضمانات و الإلتزامات المحتملة كما يمكنها إستخدام قيمة الضمانات لحساب خسارة متوقعة.

و عندما تقيم الضمانات ، يكون من الأكثر إحتمالا أن تتخذ القرارات على أساس التكاليف و المنافع الحقيقية و ليس الظاهرة.

و من وجهة النظر الاقتصادية فإن التمييز بين الخسائر المحتملة وغير المحتملة ليس مفيدا على الدوام ،إن وجود فرصة بنسبة 10 % بخسارة 10 ملايين من الدولارات أسوأ من وجود فرصة بنسبة 90 % لخسارة مليون دولار ، و الأفيد من ذلك هو تقدير القيمة الحالية للخسارة المتوقعة الناجمة عن إلتزام محتمل و من شأن وجود نظام مثالي للمحاسبة و الموازنة أن يسجل القيمة الحالية المتوقعة لجميع العقود التي تبرمها الحكومة.

المطلب الثالث : التأثير على سعر الصرف

نظرا لأن الكثير من استثمارات البنية الأساسية تمول بواسطة قروض مقومة بالنقد الأجنبي و تعقد بأسعار فائدة معومة ، فإن الأرباح تكون حساسة بشكل مرتفع للتغيرات في أسعار الصرف و أسعار الفائدة .

و يتبين أنه للوهلة الأولى أنه ينبغي للحكومة أن تتحمل بتعبئة المخاطر المرتبطة بهذا الخطر ، لأن لها بعض السيطرة على أسعار الصرف و الفائدة ، و سيكون لديها إذا ما تحملت هذه المخاطر حافز لإتباع سياسات اقتصادية كلية مستقرة.

و في ظل نظام العولمة ثمة عدد من الأسباب تجعل من الضروري للمستثمرين أن يتحملوا بمخاطر سعر الصرف و الفائدة :

- أولا يمكن أن تشجع الضمانات الحكومية للمستثمرين على التعرض لحدود كبيرة من مخاطر أسعار الصرف ، و عندئذ يستطيعون إذا ما حدث إنخفاض قيمة العملة أن يلقوا باللوم على الحكومة لما تعرضوا عنه من خسائر بدلا من الإعتراف بخطر الإفراط في الإقتراض بعملات أجنبية.

- ثانيا : يمكن أن يكون لضمانات سعر الصرف تأثير معاكس على سلوك الحكومة ، وعلى سبيل المثال فقد تغري الحكومة بدم إجراء التخفيض الذي يكون مطلوبا في قيمة العملة المحلية في أعقاب صدمة في معدلات التبادل التجاري.

- ثالثا : قد تكون الكثير من الحكومات قد إنكشفت بالفعل هي و دافعو الضرائب الذين يدعمونها للمخاطر المرتبطة بصدمات سعر الصرف والفائدة .

وقد تفضي صدمة معدل تبادل تجاري معاكس مثلا : تخفيض في قيمة العملة و إنخفاض في الدخول على حد سواء ، مما يجبر الحكومة على تعيض المستثمرين في نفس الوقت التي تتقلص فيها قاعدتها الضريبية .

إى أنه قد يكون لدى القطاع الخاص في حالة عدم وجود ضمان حكومي ، حوافز أكبر على إدارة مخاطر سعر الصرف

المطلب الرابع:- العولمة والتنمية الاقتصادية

لا تزال المقاربة الأيديولوجية متقدمة على ما عداها في تحليل علاقة بعض الدول بالعولمة. ولأنها كذلك لم تكن يقظة بما يكفي لتمييز التغيرات الدقيقة المتراكمة، ورصد التحولات التي تحصل سواء في طبيعة هذه الظاهرة أو في اتجاهاتها.

فقبل عقد ونصف تقريباً، كانت محركات العولمة ناشطة جميعها وبقوة، الاقتصاد العالمي يميل أكثر فأكثر إلى حركتي تمركز، حول التكتلات الصناعية الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، وحول الشركات متعددة الجنسيات التي باتت أكثر سطوة وضخامة بعد ثورة الدمج والابتلاع الهائلة التي حدثت في التسعينات.

نجحت الرأسمالية العالمية آنذاك أيضاً في "خلق" كائنها العالمي الجديد أي منظمة التجارة العالمية، ليكون الركيزة الثالثة لنظام مؤسسي عابر للدول، فبات ممكناً الاشراف على تحرير حركة الرساميل والمبادلات الدولية، والتحكم من ثم باتجاه

التجارة الدولية بعد أن تولت المنظمتان الأخريان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التحكم بالسياسات النقدية والمالية.

وبموازاة ذلك اعتمدت إدارة بيل كلينتون ممارسات أحادية حذرة، تجنباً لأي تضارب بين المسار السياسي والعسكري وطموح الولايات المتحدة بامتصاص "خيرات العولمة" والفوز في التنافس مع المراكز العالمية الأخرى. لقد كان هرم السلطة الناشئ أحادي القطب لكنه معتدل نسبياً قياساً إلى ما نشهده اليوم، الدول الرئيسية والدول الإقليمية كان لها دور في تسيير السياسات العالمية، الاستقرار كان هدفاً حاضراً وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، والحروب إنما خيضت حينها تحت دعوى صيانة الاستقرار. والى جانب ذلك وربما بنتيجته، تحسنت قدرة الاقتصاد الأميركي على المنافسة، وتمكنت المؤسسات الدولية من فرض سياساتها على عدد أكبر من الدول، وازدادت حركة المبادلات المعولمة –أي بين الدول المتباعدة جغرافياً- على حساب المبادلات بين الدول المتجاورة، وظن البعض أن التنافس الاستراتيجي قد تحول إلى تنافس تجاري واقتصادي.

مع بداية الألفية الثالثة، خطت العولمة إلى طورها الجديد، لتواجه صعوبات عدة أبطأت تقدمها السهل خلال التسعينات، وقد كشفت التطورات السياسية والأمنية والعسكرية عن حجم المبالغات والأساطير التي حيكت حول مسائل عدة كتقلص دور الدولة، كما تم تجاهل حقيقة مهمة وهي أنّ العولمة ليست تطوراً طبيعياً في مسار الرأسمالية العالمية بقدر ما هي نتيجة سياسات مقصودة ومدبرة وبرامج وطنية وتحالفات إقليمية ودولية، بحيث أن أي تطور يحصل في إحدى دول المركز سيكون له تداعيات حاسمة على مسار العولمة واندفاعها، وهذا ما حصل في في 11 أيلول 2001.

وكما كنا قد شهدنا انطلاق الطور الجديد للعولمة مدفوعاً بانهيار المعسكر الشرقي وثورة الاتصالات وتقدم الاقتصاد الافتراضي القائم على المعلومات والمعرفة، فإننا نشهد اليوم تباطؤها نتيجة عوامل متشعبة من بينها: تراجع تنافسية الاقتصاد الأميركي ما أدى إلى أن تطل النزعة الحمائيّة مجدداً، واعتماد إدارة جورج بوش رؤية أكثر تطرفاً للأحادية القطبيّة، وتعثر مسيرة المنظمات الدولية بسبب فشلها في حل الأزمات بل ربما التسبب بها، ونشوء ائتلافات قوية نسبيّاً فرضت نفسها على المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، ونمو التجارة البينيّة داخل التكتلات الإقليمية

الصاعدة على حساب التجارة العالمية الصاعدة. وقد ساهمت حروب أميركا الاستباقية برسم صورة جديدة للنظام الذي انتقل بها من الهيمنة إلى السيطرة.

ما هو موقع العالم العربي في هذا المسار المتعرج للعولمة وللاقتصاد الدولي؟

خلال التسعينات انقسمت الدول إلى ثلاث مجموعات: دول المركز المسيّرة لمنظومة العولمة والمسؤولة عن رسم توجهاتها الأساسيّة، والدول القادرة على الاندماج والتي ازدادت أهميتها شيئاً فشيئاً في صنع القرار الاقتصادي الدولي، والبلدان غير المهيئة للاندماج الواقعة على هامش الاقتصاد الدولي.

المجموعة الأخيرة عالقة في موقع لا تحسد عليه، فهي لم تتمكن من ركوب تيارات التجارة الدولية الجديدة فتستفيد من منافعها، لكنها في الوقت نفسه ملزمة بدفع الأثمان، بل إنها باتت الحقل الذي يتم فيه تبادل الضغوط والرسائل بين الفاعلين العالميين التقليديين والجدد.

لم تتمكن المنطقة العربية وهي مثال بارز على أزمة هذه المجموعة، من توظيف الأوضاع الجديدة، في تحقيق أهدافها على صعد التنمية والتصنيع وتحقيق موقع أفضل في عالم اليوم، لكنها مضطرة للالتزام بسياسات لن ترتد عليها بالنفع الكبير، إن فوز الصين مثلاً بعضوية منظمة التجارة العالمية يمثل اعترافاً بنموذج من السياسات مشبع بالاستقلال والتمرد على نمطية البيروقراطية الدولية، ويمكن اعتباره إشارة مشجعة على أن مقاومة الضغوط هو السبيل الأفضل للفوز بالمنافسات الدوليّة وليس العكس.

لكن ما الذي ستفعله دولة عربية نفطية وأخرى غير نفطية بعضوية ذلك النادي الدولي "الخطر"، فالأولى مستتبعة لأسواق النفط المعولمة أصلاً والثانية مرتبطة بانتاج محلي لا يمكن مبادلته دولياً أو بقطاعات متأخرة لا يمكن تعريضها للمنافسة الخارجية، فيما تعتاش دول أخرى على المساعدات والتحويلات الخارجية التي لا يفيدها في شيء تحرير الأسواق.

إن الشرط الأول لتحقيق اندماج حميد بنظام العولمة هو تحقيق مستوى من التطور، تكون حصيلة الاندماج بنتيجته أعلى من التكلفة الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليه، بكلمة أخرى يبدأ طريق العولمة من اللحظة التي يتكلل بالنجاح فيها مسار التنمية. إن رزمة سياسات تؤدي إلى النمو طويل الأمد وتحقق التراكم في الرأسمالين المادي والبشري وتسمح ببناء صناعة حديثة وملائمة للطلب، تمثل اليوم بوليصة تأمين على مخاطر السوق الدولية، التي تزداد حدة وانتشاراً.

وحيث أن الدول العربية فشلت في توفير شروط الاندماج الملائمة، فقد تراجعت الديناميات الانتاجية في اقتصاداتها التي خسرت جاذبيتها وموقعها في الاقتصاد العالمي. فالصادرات العربية لم تعد تمثل مجتمعة أكثر من 5% من مجمل الصادرات العالمية بعد أن كانت تزيد عن 12.5% منها قبل عقدين تقريباً، وفي حين قفزت قيم الاستثمار المباشر على الصعيد العالمي أكثر من عشرين ضعفاً من أوائل التسعينات وحتى اليوم والتي تعد المقياس الأفضل لتقدم العولمة، فإنّ حصة الدول العربية تراجعت من 1.4% في أوائل التسعينات إلى أقل من 0.4% عام 2000 غير أنها أخذت بالارتفاع بعد ذلك ربطاً بارتفاع اسعار النفط، أنّ حصة الصناعة من هذه التدفقات لم يتجاوز 9% والزراعة حوالي 1%.

مؤشر آخر على ضعف تكيف الاقتصادات العربية مع العولمة، وهو تراجع الناتج القومي العربي الاجمالي من أكثر من 4.1% من مجموع الناتج العالمي في الستينات إلى أقل من 2% عام 2000 ومع أن هذه النسبة قد تحسنت مع ارتفاع أسعار النفط، فإن متوسط الدخل الفردي لم يتخط ثلاثة آلاف دولار أميركي فيما يعيش ثلاثة أرباع السكان العرب تقريباً على دخل يتراوح بين دولار واحد وخمسة دولارات يومياً. ليس هذا فحسب فالاقتصاد العربي يفقد قدرته على استيعاب العمالة إذ يتوقع أن ترتفع نسب البطالة بحسب منظمة العمل العربيّة خلال السنوات الثلاث المقبلة لتشمل ربع القوة العاملة العربيّة.

ان تفسير التراجع الذي أصاب مؤشرات التنمية العربية في ظلّ العولمة، يصبح ممكناً إذا أخذنا بالاعتبار أن مكانة دولة ما أو مجموعة ما داخل منظومة العولمة مرتبطة بامتلاكها التالي:

- القوة التفاوضية: ينبغي التنبه إلى أن لعبة العولمة غير عادلة، فالقرارات داخل المؤسسات الدولية تتخذ على أساس سياسي، وفي إطار مزيج غريب من الايديولوجيا والاقتصاد السيء كما يقول ناقدون غربيون للتجربة. النجاح في خوض غمار هذه اللعبة يتطلب من الدول النامية العمل على فرض شروطها في المفاوضات العالمية وأن تتمتع بالوقت نفسه بالقدرة على الرفض. ماليزيا رفضت بشدة ولاتزال وصفة صندوق النقد الدولي لاعادة تقويم سعر صرف اليوان وهي مع ذلك تسجل نمواً نادراً يرشحها بعد ثلاثة عقود تخطي الناتج الأميركي، وقد تمكنت مجموعة الدول النامية

من بينها البرازيل والهند وتركيا من التأثير بقوة على الجولة الأخيرة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية.

بخلاف ذلك تعاني الدول العربية من تراجع في القوة التفاوضية، فهي لم تقرر بعد الانضمام إلى نادي معارضي السياسات العالمية الحالية نتيجة وقوعها تحت تأثير الهيمنة الأميركية، كما أنها لا تستفيد من النفط في تحسين موقعها في المفاوضات متعددة الأطراف. ويساهم في تراجع قوتها التفاوضية أيضاً ضعف الترابط الاقليمي بين الاقتصادات العربية، فالتجارة البينية لا تتجاوز 9 % من مجموع تجارتها الخارجية، بينما تفوق التجارة الاقليمية البينية 50% في الدول المتقدمة وما لا يقل عن 25% في الأسواق الناشئة. الجدير ذكره أن ظاهرة العولمة ترافقت مع انتشار لا مثيل له للتكتلات التي ارتفع عددها من 7 تكتلات في الثمانينات إلى أكثر من 80 تكتلاً حالياً، يمر عبرها اليوم ثلث التجارة العالمية تقريباً. وتمثل المنطقة العربية الحرة تقدما باتجاه التكامل الاقتصادي لكن نجاح التجربة يتطلب حل مشكلات عدة تهددها وعلى رأسها وجود تفاوتات غير مقبولة بين سياسات الدول الاعضاء فيها.

- القوة التنافسية: إن التكيف مع تحديات العولمة يتطلب وجود اقتصاد منافس، وهذا مرتبط إلى حد كبير بوجود هيكل متنوع وبالقدرة على الانتقال من الاقتصاد التقليدي المعتمد على المواد الأولية إلى اقتصاد المعرفة. وقد أورد تقرير التنمية الانسانسة العربية للعام 2003 أن تجربة الدول العربية في نقل وتوطين التقانة/المعرفة لم تحقق النهضة التكنولوجية المرجوة، ومع أنها وظفت خلال الثمانينات والتسعينات أكثر من 2500 مليار$ في بناء المصانع والبنى التحتية فإن معدل الناتج المحلي للفرد قد انخفض "لأن ما تم نقله فعلاً هو وسائل الانتاج لا التقانة". ولعل ما ينقص الاقتصاد العربي بشكل أساسي وفق التقرير نفسه هو وجود نظم فعالة للابتكار وانتاج المعرفة، ومن بين العوامل التي تقف وراء هذا النقص: التدفقات المالية الناتجة عن النفط، والتي تتسبب ككل تدفق ريعي بانخفاض الانتاجية وضعف الطلب على التطوير، وغلبة المشروعات الصغيرة التي تبقي على الصلة الأوليّة ما بين العمل والملكية، ولا تساعد على تحقيق التراكم الرأسمالي.

- قوة السياسات: يجري التشكيك على نطاق واسع في قدرة الجغرافيا السياسية والحدود، على الصمود أو تأدية وظائف ذات معنى في مجال كوني مفتوح ومعولم، إلى حدٍّ يرى فيه البعض، "أن الدولـــة القوميـــة تحولت إلـــى سلطات محلية، للنظام

الكوني، ويشـــبه دورها، دور البلديات فـــي الدول". وبحسب بول هيرست وجراهام طومبسون، فإن هذا الخطاب الجديد، يستند إلى عقيدة ليبرالية مناوئة للسياسة، حيث الزعم، بأن تحييد الدولة، واستبعاد تدخلاتها، "المشوِّهة"، يسمح للإقتصاد والرأسمال الكونيين، العمل بحرية على تحقيق التوزيع الأمثل للموارد . غير أن التجربة أظهرت العكس، فقد بقيت الدولة حاضرة كفاعل أساسي على مسرح الاقتصاد العالمي، ويمكن تفسير صمودها أمام موجات العولمة بثلاثة أمور: تقديم الضمانة لتدفق الاستثمارات عبر الحدود في مواجهة تنامي المخاطر المترتبة على الإنفتاح الدولي، القيام بدور الوسيط ما بين الحيّز العالمي والمجالات ما دون الوطنية، والقيام بمهمة لا يمكن التحلل منها وهي معالجة النتائج الاجتماعية والاقتصادية للتفاوتات التي تتسبب بها العولمة.

تبين هذه المناقشة، عدم جهوزية العربية لتوفير شروط الاندماج في الاقتصاد العالمي، فهناك مفارقة تلازمها دائماً، فمن جهة لم يبد معظمها ممانعة تذكر تجاه السلوك المتطلب للدول الكبرى والمؤسسات الدوليّة، فتخلى بعضها بسرعة عن أي دور في تدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني وتخلى بعضها الآخر عن الحد الأدنى من وظائف دولة الرفاه الشامل؛ ومن جهة أخرى ازداد دورها الريعي، وباتت النخب السياسية ونخب الاعمال أكثر التصاقاً بعضها ببعض أكثر من أي وقت مضى. ولعل ما حدث هو تحول الدولة من رعاية الطبقات الأدنى إلى رعاية الطبقات الأعلى، ومن رعاية وتعزيز عملية الانتاج إلى استغلال مبادئ الليبرالية الجديدة للتوسع في الاستيلاء المنظم على الموارد لصالح فئات قليلة.

وعلى أي حال فإن العالم العربي لم يستجمع بعد متطلبات الاندماج والانضمام إلى الاقتصاد الجديد، وإذا كان لا بد من نهضة فإنّ شروطها تبدأ ببناء المجال الحيوي المحلي العربي والاقليمي، وتمر بالبعد السياسي حيث تظهر التجربة أن الاستبداد السياسي يتحول مع الوقت إلى استئثار اقتصادي والى مزج غير مشروع بين السلطة والثروة، ولا بد لها أن تنتهي بإعادة النظر بسلم القيم الذي يفسح في المجال أمام التقدم الشامل

الخاتمة

اعتقد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد الأكبر من عولمة الاقتصاد، ففروق الأسعار في البلدان النامية والبلدان الصناعية تبلغ في المعدل ضعف الفروق الموجودة فيما بين الدول الصناعية، وفي مجال الخدمات لا تمثل التكاليف في البلدان النامية سوي جزء طفيف من التكاليف في البلدان الصناعية، كما أن أسواق المال الناشئة في البلدان النامية توفر منفذا يحقق عائدات كبيرة للدول الصناعية، ويمكنها من تنويع المخاطر لمدخراتها.

إن العولمة لا تحل كل المشكلات الاقتصادية للدول النامية، حقيقة ان الاندماج في الاقتصاد العالمي هو شرط ضروري للنمو الاقتصادي العالمي هو شرط ضروري للنمو الاقتصادي، لكنه غير كاف لأن النمو المستديم وتراجع الفقر يرتبط بعوامل أخري، أي انه يجب القيام بإصلاحات شاملة متدرجة لجعل الاقتصاد أكثر تنافسية للإستفادة أكثر من مميزات العولمة وتقليل الخسائر الناجمة عنها والإصرار علي محافظة الدولة علي الوظيفة الاجتماعية لتحقيق التوازن في المجتمع ومواصلة أدائها لوظيفة التخطيط علي المستوي الكلي بأدوات السوق، كما يتعين تشكيل تكتلات إقليمية لتعظيم القدرات التفاوضية علي المستوي العالمي وضرورة مواصلة الحكومات الوطنية مشاركتها في المؤسسات الدولية الفاعلة.

المراجع

- A.K.Sen(1999), Development as freedom; Anchor Books, New York.
- http://data.albankaldawli.org/data-catalog
- http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm
- http://www.gecities.com/asj212/111.doc
- http://www.globalpolicy.org/socecon/trade/tables/exports2.htm
- http://www.imf.org/external/arabic/index:htm
- http://www.imf.org/external/arabic/index:htm
- الامم المتحدة ، تقرير حول الاستثمارات في العام 2002 ، مؤتمر الامم المتحد حول التجارة والتنمية، جنيف ، 2002.
- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998.
- سامي خليل، قطرية الاقتصاد الكلي، وكالة الاهرام للتوزيع، 1994.
- صندوق النقد الدولي ، تقرير العمالة والبطالة لدول العالم سنة 2007
- صندوق النقد الدولي ، من هو صانع القرار في صندوق النقد الدولي.
- طارق اللبان، اثر العولمة علي التنمية الاقتصادية في مصر، نهضه مصر، 2000.
- عباس برادة السني، العولمة الاقتصادية ملامح - ابعاد-اتجاهات، بدون ناشر.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق.
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنه نشر.
- محمد عمر الحاجي، ظاهرة العولمة الاقتصادية، دار المكتبي، 2000.
- ناصح بن ناصر البقمي، سياسات العولمة الاقتصادية، جامعه الملك سعود، كلية التربية، 2004.

- وليد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة.